مجلة البحوث المالية
المجلد (٢٢) – العدد الأول – يناير

أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على قرارات الإستثمار فى ضوء تباين خصائص الشركات ومجالس إدارتها بالمملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)

The effect of disclosure of key audit matters in the auditor's report on investment decisions in light of the varied characteristics of companies and their boards of directors in the Kingdom of Saudi Arabia (Applied study)

د. احمد كمال مطاوع إبراهيم
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنصورة
A_metawee1968@yahoo.com

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص :

يعد تقرير المراجعة الخارجية بمثابة أداة الاتصال الوحيدة بين مراقبى الحسابات وأصحاب المصالح، وعلى الرغم من تعدد الانتقادات للشكل النمطى لتقرير المراجعة إلا أنه احتفظ بهذا الشكل دون أى تطوير حتى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولى في يناير ٢٠١٥ المعيار رقم (٧٠١) بعنوان الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية والذى يعد نقطة تحول في شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات، واستهدف هذا المعيار إعطاء مساحة من المرونة لمراقبى الحسابات عند كتابة تقاريرهم نظراً لتباين خصائص الشركات والقضايا المحاسبية المرتبطة بها، وبالتالي تمثل الهدف الرئيسى من هذا المعيار في زيادة القيمة الاتصالية لتقارير المراجعة الخارجية لرفع مستوى الشفافية والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بالإضافة إلى تقليص فجوة توقعات المراجعة، و منذ صدور هذا المعيار تعددت الكتابات حول جدوى تأثير تبنى هذا المعيار على قرارات أصحاب المصالح، و في ظل ندرة في الكتابات العربية حول هذا المعيار نظراً لعدم تبنى تطبيقه في العديد من الدول العربية والتي مازالت تتبنى تطبيق النموذج التقليدي لتقرير المراجعة، ونظراً لان المملكة العربية السعودية من الدول التي تبنت تطبيق النموذج الجديد لتقرير المراجعة فإن الباحث وجد الفرصة مناسبة لتقييم تجربة تطبيق هذا النموذج الجديد في إحدى الدول العربية، للتعرف على مدى تأثير تطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) على قرارات المستثمرين ، وكذلك التعرف على أثر خصائص الشركات السعودية ومجالس إداراتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نماذج الانحدار المتعدد بالتطبيق على عدد ٥٠ شركة تنتمى إلى قطاعات مختلفة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية، خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوى للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين، كذلك أوضحت الدراسة وجود تأثير معنوى لخصائص الشركات ومجالس إداراتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

الكلمات المفتاحية:

أمور المراجعة الرئيسية، القيمة الاتصالية، خصائص الشركات، خصائص مجلس الإدارة.

Abstract :

The external audit report is the only communication tool between auditors and stakeholders, despite numerous criticisms of the unified form of the external audit report, it maintained this form without any development until the beginning of the first decade of the twenty-first century, Whereas, in January 2015, the International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) issued Standard No. (701) under the title of communicating key audit matters in the independent auditor's report, which is a turning point in the form and content of the auditor's report, this standard aims to give an area of flexibility to auditors when writing their reports due to the varying characteristics of companies and the accounting issues associated with them, Consequently, the main objective of this standard was to increase the communicative value of external audit reports to raise the level of transparency and reduce the problem of asymmetry of information in addition to reducing the audit expectations gap, Since the issuance of this standard, there has been a lot of literature on the feasibility of the impact of adopting this standard on the decisions of stakeholders, and in light of the scarcity of Arab writings on this standard due to the lack of adoption of its application in many Arab countries that still adopt the application of the traditional model of the audit report, Given that the Kingdom of Saudi Arabia is one of the countries that adopted the application of the new model for the audit report, the researcher found an appropriate opportunity to evaluate the experience of applying this new model in one of the Arab countries, to identify the extent of the impact of applying the International Auditing and Assurance Standard No. (701) on investor decisions, as well as the impact of the characteristics of Saudi companies and their boards of directors on the level of disclosure of key audit matters.

In order to achieve the objectives of this study, multiple regression models were used by applying to 53 companies belonging to different sectors in the stock market in the Kingdom of Saudi Arabia During the years 2017 and 2018, the study found that the disclosure of key audit matters had a significant impact on investors' decisions, The study also revealed the presence of a significant impact on the characteristics of companies and their boards of directors on the level of disclosure of the key audit matters.

key words:

Key audit matters, communicative value, company characteristics, board of directors characteristics.

١ –مقدمة:

ساهمت الأزمة المالية العالمية وتطور أسواق المال في تعزيز وإبراز أهمية وجود عمليات مراجعة مستقلة يتم تنفيذها بجودة مرتفعة، حيث يتطلع أصحاب المصالح في الشركات إلى ما يقدمه مراقبى الحسابات من رأى فنى مستقل عن القوائم المالية للحصول على تأكيد معقول عن مدى ملاءمة ما تحتويه من معلومات وإمكانية الوثوق فيما تعرضه من معلومات حول المراكز المالية للشركات ونتائج أعمالها، و على الرغم مما سبق فإن أداة الاتصال الوحيدة المتاحة لمراقبى الحسابات للتواصل مع أصحاب المصالح في الشركات تتمثل في تقارير المراجعة النمطية Standardized Audit Reports التي تختلف في محتواها بشكل طفيف وتقدم الحد الأدنى من التصورات عن عملية المراجعة، وعلى الرغم من أهمية تقارير المراجعة والتي أشارت إليها العديد من الدراسات (De Matos et al., 2018; Gold & Heilmann, 2019) إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهرت العديد من الانتقادات التي طالت تصميم تلك التقارير ونمطية محتواها المعلوماتى مما أثر بشكل سلبى على تحقيقها للفائدة المرجوة منها والتي يتوقعها أصحاب المصالح.

ويعتقد الباحث أن الأزمات المالية العالمية التي ظهرت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين كانت بمثابة المحرك الرئيسى لظهور العديد من الانتقادات من جانب أصحاب المصالح لمهنة المراجعة بصفة عامة وتقارير المراجعة بصفة خاصة، وذلك لفشلهما في توصيل المعلومات الكافية التي تمنح أصحاب المصالح القدرة على الفهم الصحيح للمحتوى المعلوماتى للقوائم المالية وحدود الاعتماد على تلك المعلومات.

واستجابة للمخاوف التي عبر عنها أصحاب المصالح تجاه انخفاض القيمة المعلوماتية لتقارير مراقبى الحسابات بشكلها الحالي، قامت العديد من الهيئات المهنية الدولية والمحلية بإجراء العديد من التعديلات على معايير المراجعة و إصدار معايير جديدة تستهدف تحسين محتوى ومضمون تقارير مراقبى الحسابات، وفى هذا السياق أصدر مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولى International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) في يناير ٢٠١٥ معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) (ISA:701)، بعنوان الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير مراقب الحسابات المستقل Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report (KAMs) على أن يتم الإلتزام بالتطبيق إعتباراً من ديسمبر ٢٠١٦، وفى يونيو ٢٠١٦ أصدر مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة The Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) مقترح معيار

بعنوان Communicating Critical Audit Matters (CAMs) الإبلاغ عن أمور المراجعة الحرجة والذى يعد تطويراً جديد لمحتوى تقرير المراجعة، وعلى المستوى العربى اعتمدت هيئة المحاسبين القانونيين السعودية تطبيق معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) وألزمت مكاتب المراجعة بتطبيقه اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٧.

وفى ضوء ما سبق يتفق الباحث مع ما ذهب إليه مارتن باومان كبير المراجعين بمجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة بالولايات المتحدة الامريكية (PCAOB) في أن تطبيق معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) يعتبر أول تغيير أساسى في محتوى تقارير مراقبى الحسابات منذ أربعينيات القرن العشرين، ورغم أن صدور هذا المعيار المستحدث قد أثار العديد من القضايا البحثية في العديد من الكتابات الأجنبية إلا أن الباحث لم يجد الاهتمام الكافى بدراسة تلك القضايا فى النطاق العربى، خاصة في بعض الدول العربية التي تبنت تطبيق هذا المعيار مثل المملكة العربية السعودية، لذلك وجد الباحث أهمية تناول أثر تبنى تطبيق ذلك المعيار المستحدث على فعالية المحتوى المعلوماتى لتقارير مراقبى الحسابات في تأثيره على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودى، في ضوء دراسة العوامل ذات الصلة المرتبطة بخصائص الشركات ومجالس إدارتها وتأثيرها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

٢-مشكلة البحث:

أعقاب الأزمات المالية العالمية فى نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين ظهر العديد من الشكوك لدى أصحاب المصالح في جودة المعلومات التي تحتويها تقارير مراقبى الحسابات، وكان هذا بمثابة محرك للعديد من الجهات المهنية والتنظيمية في مجال المراجعة لإعادة النظر في شكل ومحتوى تقرير المراجعة، ولم يقتصر الأمر على تلك الجهات ولكن ساهمت تلك الشكوك في مهنة المراجعة وممارسيها في ظهور العديد من الدراسات (Church et al., 2008; Kitiwong & Srijunpetch, 2019; Mock et al., 2013) التى تحلل أسباب تلك الشكوك وتقدم التوصيات اللازمة لتحسين القيمة الاتصالية Communicative Value لتقرير المراجعة الخارجية من خلال المطالبة بتطوير محتواها المعلوماتى بما يساهم في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات التي يعانى منها أصحاب المصالح.

وفى إطار المطالبة بتحسين المحتوى المعلوماتى لتقارير مراقبى الحسابات لتعزيز قيمتها الاتصالية أجرى مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولى (IAASB) عام ٢٠١٥ تعديل على معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠٠) الصادر عام ٢٠١٠ بعنوان تكوين الرأي والتقرير عن القوائم

المالية، حيث أضاف هذا التعديل فقرة إضافية لتقرير مراقبى الحسابات بعنوان أمور المراجعة الرئيسية، واعقب ذلك إصدار معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) بعنوان الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية والذى أوضح نوع ومحتوى الاتصال من خلال تلك المعلومات الإضافية، حيث أوضح هذا المعيار الإلتزامات المستحدثة لمراقبى الحسابات فيما يتعلق بالإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية.

وفى ذات السياق ونظراً لزيادة درجة الحرص على تحقيق المزيد من مستويات الشفافية في تقارير المراجعة، فقد ألزم مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة الأمريكية (PACOB) مراقبى الحسابات بإضافة فقرة إلى تقريرهم تصف الأمور التي حددها مراقبى الحسابات باعتبارها أمور مراجعة حرجة Critical Audit Matters ترتبط بالقوائم المالية ككل (Asare & Wright, 2012).

وعلى الرغم من المزايا المتوقعة من تطبيق المعيار الدولى رقم (٧٠١) الخاص بالإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية (KAMs) من جانب الهيئات والمنظمات المهنية فإن العديد من الدراسات (Bédard et al., 2014; Gold et al., 2020) قد شككت في تحقق تلك المزايا حيث أن بعض مراقبى الحسابات يرى ان الإبلاغ عن بعض أمور المراجعة الرئيسية قد يزيد من حجم المسئولية الملقاة على عاتقهم لذا فأن مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يتحدد في ضوء تصورات مراقبى الحسابات عند المفاضلة الاقتصادية بين مخاطر التقاضى وفقدان السمعة من ناحية والتكلفة المتوقعة في حال فقد العميل من ناحية أخرى، لذلك يتوقع الباحث أن اختلاف بيئة الدراسة وخصائص الشركات محل المراجعة ومجالس إدارتها ذات تأثير متوقع على شكل العلاقة بين مراقبى الحسابات والعملاء وتعد من العوامل الهامة الجديرة بالدراسة لتحديد أثارها المحتملة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وفقا لمعيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١).

وعلى الجانب الأخر فأن العديد من الدراسات (Bédard et al., 2014; Velte & Issa, 2019) خلصت إلى أن الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية قد يؤدى إلى حالة من سوء الفهم لتقارير مراقبى الحسابات، حيث قد يسئ مستخدمى تلك التقارير فهم تلك الإفصاحات عن أمور المراجعة الرئيسية ويعتبرونها بمثابة تحفظات أو شكوك من جانب مراقبى الحسابات على الرغم من إصدارهم لتقارير مراجعة نظيفة، فضلاً عن ذلك فإن تلك الدراسات أشارت إلى وجود مخاوف من زيادة حجم المعلومات عن أمور المراجعة الرئيسية مما يؤدى إلى تخفيض مستوى الاهتمام من جانب مستخدمى القوائم المالية بالجوانب الأخرى لتقارير مراقبى الحسابات وكذلك

الإفصاحات الإضافية الواردة بالتقارير المالية، وبالتالي التأثير بشكل سلبى على قرارات المستثمرين عند اتخاذهم للقرارات المتعلقة بأسعار الأسهم، ويعتقد الباحث أن هذه النتائج لا يمكن تعميمها على كافة المجتمعات على اعتبار أن مستوى الإدراك لمعلومات تقارير المراجعة ترتبط بطبيعة المستخدمين للتقارير المالية التي تتباين بين المجتمعات بعضها البعض، لذا يرى الباحث أهمية دراسة تأثير مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين في المملكة العربية السعودية خاصة فيما يتعلق بقرارات تسعير الأسهم في سوق الأوراق المالية السعودى على اعتبار أنها بيئة لها خصائصها التى تميزها عن البيئات الأخرى.

وبناء على ما تقدم تتبلور مشكلة البحث في محاولة الباحث دراسة تأثير خصائص الشركات محل المراجعة ومجالس إدارتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وكذلك تأثير مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين في سوق المال السعودى خاصة فيما يتعلق بقرار تسعير الأسهم.

وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة تساؤلات البحث على النحو التالى:

- ما هى الإيجابيات والسلبيات المتوقعة من تبنى تطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) الخاص بالإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وقرارات المستثمرين الخاصة بتحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية؟
- هل تؤثر خصائص الشركات ومجالس إدارتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية؟

٣-أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذا البحث بصورة أساسية إلى دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية و قرارات المستثمرين خاصة فيما يتعلق بقرار تسعير الأسهم في سوق الأوراق المالية، كذلك يستهدف الباحث دراسة أثر تباين خصائص الشركات ومجالس إدارتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، ، ويمكن تحقيق هذه الأهداف الرئيسية من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد نطاق الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية في ضوء المعايير المهنية.
- تحديد الفرص والتحديات المرتبطة بالإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية من واقع الممارسة المهنية.

- **تحديد مدى تأثير تباين مستويات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية من خلال دليل تطبيقى.**
- **تحديد المتغيرات المرتبطة بخصائص الشركات ومجالس إدارتها ذات الأثر على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من خلال دليل تطبيقى.**

٤- أهمية البحث:

في ضوء مشكلة وأهداف البحث تتمثل الأهمية العلمية والعملية للبحث في الآتى:

- **الأهمية العلمية: يشكل إصدار معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) تعديلاً جوهرياً في شكل ومحتوى تقارير مراقبى الحسابات، وقد حظى هذا التعديل بالمزيد من الاهتمام من جانب العديد من الباحثين في العديد من دول العالم المتقدم، حيث تعددت الدراسات التي استهدفت التحقق من قدرة هذا التعديل على تحقيق قيمة مضافة لتقارير مراقبى الحسابات خاصة فيما يتعلق بزيادة مستوى الشفافية وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات التي يعانى منها مستخدمى تلك التقارير، وقد لاحظ الباحث وجود ندرة شديدة في الدراسات العربية التي تناولت أثار ومحددات تبنى تطبيق هذا المعيار المستحدث، والتي ترجع في تصور الباحث إلى حداثة تطبيق هذا المعيار في بعض البلدان العربية مثل المملكة العربية السعودية أو عدم تبنى تطبيق هذا المعيار في العديد من الدول العربية مثل جمهورية مصر العربية ومعظم دول شمال إفريقيا.**

  وبناء على ما تقدم تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في تقديم مساهمة علمية تضاف إلى المكتبة العربية في مجال توصيف إطار تطبيق هذا المعيار المستحدث، والمنافع المتوقعة من تبنى تطبيقه والمحددات التي تفرضها البيئة العربية على تحقيق هذه المنافع.

- **الأهمية العملية: وتتمثل فيما تسفر عنه الدراسة التطبيقية من نتائج حول خصائص الشركات السعودية ومجالس إدارتها ذات الأثر على مستوى إفصاح مراقبى الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية، كذلك مدى قدرة معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) على تحقيق الأهداف المرجوة منه خاصة فيما يتعلق بتحسين قرارات المستثمرين ذات الصلة بتسعير الأسهم فى سوق الأوراق المالية السعودى، و بالتالى إمكانية تقديم التوصيات للجهات والهيئات المهنية بالمملكة العربية السعودية، والتي تساهم في تعزيز الجوانب التطبيقية الخاصة بهذا المعيار المستحدث لتحقيق الأثر المستهدف منه.**

٥- منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث على التكامل بين كل من المنهج الاستقرائي Inductive Approach والمنهج الاستنباطي Deductive Approach، بهدف دراسة وتحليل مشكلة البحث واشتقاق الفروض العامة واختبارها واستخلاص النتائج والتوصيات، وسوف يتم ذلك من خلال عرض وتحليل معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) ، كذلك الدراسات السابقة التي حاولت تحديد المتغيرات ذات الأثر على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير مراقبى الحسابات، وأثر تباين مستويات الإفصاح عنها على قرارات المستثمرين خاصة فيما يتعلق بتسعير الأسهم في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن الباحث سوف يسعى من خلال الدراسة التطبيقية بالاعتماد على البيانات المتاحة عن عينة من الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية السعودى إلى اختبار فروض البحث ودراسة مدى إمكانية تعميم نتائجه على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية.

٦-حدود البحث:

- **سوف يتناول الباحث بشكل أساسي معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) ولن يتعرض الباحث لمعايير المراجعة الدولية الأخرى المرتبطة بتقرير المراجعة إلا بما يخدم أغراض هذا البحث.**
- **سوف تقتصر الدراسة على خصائص الشركات المتمثلة في حجم الشركة، ودرجة تعقد النشاط ، وطبيعية القطاع ، وهيكل الملكية و التي يمكن الحصول على بيانات عنها دون غيرها من الخصائص التي يصعب توافر بيانات بشأنها.**
- **سوف يقتصر الباحث على دراسة أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير مراقبى الحسابات على قرارات المستثمرين خاصة قرار تسعير الأسهم في سوق الأوراق المالية دون غيره من القرارات.**
- **تقتصر عينة الدراسة التطبيقية على بيانات الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودى خلال الفترة بين عامى ٢٠١٧-٢٠١٨ دون غيرها من الفترات التالية والتي تأثرت بجائحة كوفيد ١٩ (COVID-19).**
- **تعتمد الدراسة التطبيقية على بيانات الشركات المساهمة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودى فيماعدا البنوك وشركات التأمين نظراً للطبيعية الخاصة بهذا القطاع.**

٧-خطة البحث:

انطلاقا من مشكلة وأهداف البحث وفى ضوء حدوده سوف يتم تقسيم الجزء المتبقى منه على النحو التالى:

٧-١ الإطار العام لتحديد أمور المراجعة الرئيسية ومحددات الإفصاح عنها في تقرير المراجعة.

٧-٢ الفرص والتحديات المتوقعة من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير مراقبى الحسابات.

٧-٣ الدراسات السابقة واشتقاق الفروض.

٧-٤ الدراسة التطبيقية.

٧-٥ النتائج والتوصيات.

٧-٦ الدراسات المستقبلية المقترحة.

٧-٧ قائمة المراجع.

٧-١ الإطار العام لتحديد أمور المراجعة الرئيسية ومحددات الإفصاح عنها في تقرير المراجعة:

تناول معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) مسئولية مراقبى الحسابات عن الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجعة، حيث تضمن المعيار بعض آليات الحكم المهنى لمراقبى الحسابات على أمور المراجعة الرئيسية التي يجب الإبلاغ عنها، وكذلك شكل ومحتوى ذلك الإبلاغ، و أوضح المعيار أن الهدف من الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية هو تعزيز القيمة الاتصالية لتقارير مراقبى الحسابات، من خلال توفير المزيد من الشفافية عن عملية المراجعة التي تم تنفيذها وذلك من خلال توفير معلومات إضافية لمستخدمى القوائم المالية لتعزيز فهمهم للأمور التي كانت لها حسب الحكم المهنى لمراقب الحسابات أهمية جوهرية عند مراجعة القوائم المالية خلال الفترة الحالية، وقد يساهم الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية في زيادة فهم مستخدمى القوائم المالية لبعض الأمور المرتبطة بالمنشأة وكذلك تفهم بعض جوانب الاجتهاد من جانب الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية محل المراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) يجب أن يتم في إطار تفهم علاقته بمعايير المراجعة الدولية الأخرى، والتي تتمثل على سبيل المثال في معيار المراجعة الدولى رقم (٢٦٠) الخاص بالاتصال بالمكلفين بالحوكمة وكذلك معيار المراجعة الدولى رقم (٣١٥) الخاص بتحديد مخاطر التحريف الجوهرى وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها، حيث أنها ذات

علاقة بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات، فضلاً عن تحديدها للعديد من الأمور الجوهرية لعملية المراجعة والتي سوف يناقشها مراقب الحسابات مع المكلفين بالحوكمة تمهيداً لتحديد أمور المراجعة الرئيسية الواجب إدراجها في تقرير المراجعة، ويمكن تناول آليات تحديد أمور المراجعة الرئيسية والإبلاغ عنها وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) على النحو التالى:

آليات تحديد أمور المراجعة الرئيسية :أشارت الفقرة رقم (٨) من معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) إلى أمور المراجعة الرئيسية على أنها الأمور التي كانت بحسب الحكم المهنى لمراقب الحسابات ذات أهمية جوهرية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ويتم اختيار أمور المراجعة الرئيسية من بين أمور المراجعة الجوهرية التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، ويتم ذلك من خلال عدة خطوات على النحو التالى:

الخطوة الأولى: تحديد الأمور الجوهرية الواجب مناقشتها مع المكلفين بالحوكمة: حيث أشارت الفقرة رقم (٩) من معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) إلى إنه على مراقب الحسابات أن يأخذ في الحسبان عدة اعتبارات عند تحدد الأمور الجوهرية التي يتم مناقشها مع المكلفين بالحوكمة، وتتمثل تلك الاعتبارات فيما يلى:

- المجالات التي يرتفع فيها خطر التحريف الجوهرى والتي يتم تحديدها وفقا لمعيار المراجعة الدولى رقم (٣١٥).
- الأحكام الجوهرية لمراقب الحسابات بشأن البنود الواردة بالقوائم المالية والتي انطوت على اجتهادات مهمه من جانب الإدارة بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تم تحديد إنها تحتوى على عدم تأكد مرتفع في التقدير، حيث يتطلب معيار المراجعة الدولى رقم (٢٦٠) من مراقب الحسابات التواصل مع المسئولين عن الحوكمة بشأن وجهة نظره عن المجالات الجوهرية النوعية المتعلقة بالممارسات المحاسبية للمنشأة والتي تشمل كلاً من السياسات والتقديرات المحاسبية وكذلك الإفصاحات في القوائم المالية حيث تعد مناطق معقدة في القوائم المالية يسعى مستخدمى القوائم المالية إلى الحصول على المزيد من المعلومات حولها للوصول إلى فهم صحيح للقوائم المالية (احمد، ٢٠١٧).
- التأثير على المراجعة بسبب الأحداث أو المعاملات الهامة خلال الفترة، فقد تمثل الأحداث أو المعاملات التي كان لها تأثير كبير على القوائم المالية أو المراجعة مجالات اهتمام كبير من مراقبى الحسابات، وقد يتم تحديدها على إنها مخاطر جوهرية تتطلب عناية خاصة من مراقب الحسابات، فعلى سبيل المثال قد يكون مراقب الحسابات قد أجرى مناقشات مكثفة مع الإدارة

والمكلفين بالحوكمة في مراحل مختلفة خلال المراجعة بشأن التأثير الواقع على القوائم المالية نتيجة المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة أو المعاملات الهامة التي تمت خارج مسار العمل الطبيعى للمنشأة أو التي تبدو غير مألوفة لأى أسباب أخرى، وربما تكون الإدارة قد قامت باجتهادات صعبة أو معقدة فيما يتعلق بطريقة قياسها وعرضها فى القوائم المالية، مما يكون له تأثير جوهرى على الإستراتيجية العامة للمراجعة (فقرة ٢٥ ، معيار المراجعة الدولى رقم ٧٠١).

- **التطورات الجوهرية في الاقتصاد أو المحاسبة أو الأنظمة أو الصناعة أو التطورات الأخرى التي أثرت على افتراضات أو اجتهادات الإدارة، والتي قد تؤثر أيضا على منهج عملية المراجعة، وقد تؤدى إلى أمر يتطلب اهتماما كبيراً من مراقب الحسابات (فقرة ٢٦ ، معيار المراجعة الدولى رقم ٧٠١).**

الخطوة الثانية: تحديد أمور المراجعة الرئيسية: تضمنت الفقرة رقم (٢٩) من معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) إشارة إلى الاعتبارات ذات الصلة بتحديد الوزن النسبى لأهمية أمر تم إبلاغه للمكلفين بالحوكمة، وما إذا كان هذا الأمر يعد أحد أمور المراجعة الرئيسية، وتمثلت تلك الاعتبارات فى الآتى:

- **أهمية الأمر لفهم المستخدمين المستهدفين للقوائم المالية ككل، وعلى وجه الخصوص الأهمية النسبية للقوائم المالية.**
- **طبيعة السياسة المحاسبية المتعلقة بالأمر أو درجة التعقيد أو التقدير الشخصى في اختيار الإدارة لسياسة مناسبة بالمقارنة مع المنشآت الأخرى في ذات الصناعة.**
- **طبيعة التحريفات ذات العلاقة بأمر معين والتي كانت نتيجة غش أو خطأ سواء كانت مصححة أو غير مصححة وأهميتها النسبية من حيث الكم والنوع.**
- **طبيعة ومدى جهود المراجعة اللازمة لرصد ومعالجة الأمر بما فى ذلك:**
  - **مدى المهارة أو المعرفة المتخصصة اللازمة لتطبيق إجراءات المراجعة لمعالجة الأمر أو تقويم نتائج تلك الإجراءات، إن وجدت.**
  - **طبيعة الاستشارات خارج فريق الارتباط بشأن الأمر.**
- **طبيعة وخطورة الصعوبات عند تطبيق إجراءات المراجعة، وتقويم نتائج تلك الإجراءات، والحصول على أدلة ملائمة يمكن الاعتماد عليها وتمثل الأساس لرأى مراقب الحسابات، خاصة عندما يعتمد الرأى بشكل كبير على التقدير الشخصى لمراقب الحسابات.**

- خطورة أى أوجه قصور تم اكتشافها في نظم الرقابة ذات صلة بالأمر.
- ما إذا كان الأمر ذو صله بأمور أخرى محل مراجعة، فعلى سبيل المثال العقود طويلة الأجل قد تتطلب عناية خاصة من مراقب الحسابات فيما يتعلق بإثبات الإيراد أو الدعاوى القضائية أو الإلتزامات الأخرى المحتملة، ويمكن أن يكون لها تأثير على التقديرات المحاسبية الأخرى.

بالإضافة إلى ما سبق أن أشار إليه من آليات للحكم المهنى لمراقب الحسابات عند تحديد أمور المراجعة الرئيسية فقد تناولت الفقرة (١١) من المعيار سالف الذكر محددات الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية حيث نصت على إنه "يجب على مراقب الحسابات توضيح كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة في قسم منفصل وباستخدام عنوان فرعى مناسب في تقريره تحت العنوان الرئيسى أمور المراجعة الرئيسية مالم تكن الظروف الواردة في الفقرتين ١٤ أو ١٥ من المعيار منطبقة"، ويجب أن تنص العبارات الاستهلالية من هذا القسم من تقرير مراقب الحسابات على أن:

- الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها بحسب الحكم المهنى لمراقب الحسابات أهمية جوهرية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية.
- هذه الأمور قد تم تناولها في سياق مراجعة القوائم المالية ككل وعند تكوين رأى مراقب الحسابات فيها، وأن مراقب الحسابات لا يقدم رأياً منفصلا في هذه الأمور.

بالإضافة إلى ما سبق أشارت الفقرة (١٢) من معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) إلى أنه عندما يكون مراقب الحسابات مطالب بإصدار رأى معدل بأشكاله الثلاثة التي تضمنها معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠٥) نتيجة لأمر ما، فلا يجوز له أن يبلغ عن هذا الأمر في تقريره من خلال قسم أمور المراجعة الرئيسية، وفى الحالات التي يقرر فيها مراقب الحسابات أنه لا توجد أمور مراجعة رئيسية يجب إبلاغها في التقرير فعليه أن يذكر في التقرير عبارة تفيد بأنه وفقا لمعيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) لا توجد أمور مراجعة رئيسية وفقا للفقرة رقم (١٦) من هذا المعيار، أما إذا استنتج مراقب الحسابات وفقاً لحكمه المهنى وجود أمور مراجعة رئيسية يجب الإبلاغ عنها في تقريره، فإنه يجب عليه الإلتزام بما أوردته الفقرة رقم (١٣) من معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) فيما يتعلق بوصف كل أمر من أمور المراجعة الرئيسية بشكل منفصل وأن يراعى في وصف كل أمر ذكر السبب في اعتبار الأمر أحد أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجة الأمر أثناء عملية المراجعة.

وأخيراً يحدد معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) بعض الظروف التي لا يتم الإبلاغ في تقرير مراقب الحسابات عن أمر تم تحديده بأنه أحد أمور المراجعة الرئيسية، مثل وجود أنظمة أو قوانين أو لوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر، أو في حالة إذا استنتج مراقب الحسابات وفى ظروف نادرة للغاية أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريره لأن هناك عواقب سلبية للقيام بذلك من المتوقع وبدرجة معقولة أن تفوق الإيجابيات المترتبة على هذا الإبلاغ، ولعل ذلك يقود الباحث فى الجزء التالى من البحث لمناقشة الفرص والتحديات المتوقعة من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات.

٧-٢ الفرص والتحديات المتوقعة من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات:

أشارت الفقرتين (٢، ٣) في مقدمة معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١) إلى بعض الفرص التي يتيحها تطبيق هذا المعيار المستحدث لتحسين جودة عملية المراجعة وإعادة الثقة في تلك المهنة بشكل عام، وتتمثل تلك الفرص في الآتى:

- **تعزيز القيمة الاتصالية لتقارير مراقبى الحسابات عن طريق توفير المزيد من الشفافية عن عملية المراجعة التي تم تنفيذها، حيث يوفر التقرير عن أمور المراجعة الرئيسية معلومات إضافية لمستخدمى القوائم المالية المستهدفين لمساعدتهم في فهم تلك الأمور التي كان لها حسب الحكم المهنى لمراقبى الحسابات أهمية جوهرية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية.**
- **توفير المزيد من الفهم لمستخدمى القوائم المالية عن المنشأة ومجالات الاجتهاد الهامة من جانب الإدارة عند إعداد القوائم المالية محل المراجعة.**
- **يوفر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير مراقبى الحسابات أساساً لزيادة العمل مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة بشأن بعض الأمور المتعلقة بالمنشأة أو القوائم المالية محل المراجعة أو المرتبطة بعملية المراجعة التي تم تنفيذها.**

وفى ذات السياق انتهت دراسة صادرة عن مجموعة العمل المنبثقة عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولى (IAASB,2015) إلى أن تقارير مراقبى الحسابات تعد بمثابة الناتج الرئيسى لعملية المراجعة لذا يجب أن تعكس العديد من الأمور ذات الأهمية في عملية المراجعة خاصة التي تتعلق بمجالات معينة في القوائم المالية تخضع لأحكام هامة من قبل كلاً من الإدارة ومراقبى الحسابات، فضلاً عن ذلك أشارت تلك الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور

المراجعة الرئيسية لا يعفى مراقبى الحسابات من مسئوليتهم عن التقييم الشامل للمخاطر وتصميم وتنفيذ الإجراءات المناسبة للاستجابة لتلك المخاطر وتكوين الرأى بناء على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، كما أن الإفصاح عن تلك الأمور الرئيسية لا يغير من مسئولية الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن إعداد القوائم المالية وتوفير الإفصاحات المناسبة وفقا لإطار التقرير المالى المعمول به.

وقد أشارت العديد من الدراسات (Bédard et al., 2019; Fayad Altawalbeh & Alhajaya, 2019) إلى العديد من المنافع المتوقعة من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والتي تعد بمثابة فرص متوقعة لتحسين جودة عملية المراجعة، وتمثلت تلك الفرص المتوقعة في الآتى:

- قد يؤدى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAMs) في تقرير المراجعة من وجهه نظر مراقبى الحسابات إلى تسليط الضوء على الأمور الأكثر أهمية في عملية المراجعة التي تم إجراؤها وهذا قد ينعكس بشكل إيجابي على الجودة المدركة من جانب المستخدمين للتقارير المالية، ويؤدى إلى إعادة الثقة في مهنة المراجعة.
- زيادة مستوى الشفافية بشأن عملية المراجعة التي تم إجراؤها.
- جذب انتباه المستثمرين وغيرهم من المستخدمين إلى بعض البنود الواردة في القوائم المالية والتي خضعت لحكم إداري هام واهتمام كبير من جانب مراقبى الحسابات مما يساهم في حصولهم على فهم أفضل للمنشأة والقوائم المالية ونتائج عملية المراجعة.
- قد يقدم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية للمساهمين أساساً للانخراط في مناقشات مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول مسائل تتعلق بالمنشأة او القوائم المالية التي تم مراجعتها.
- يؤدى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى تعزيز الاتصالات بين مراقبى الحسابات ولجان المراجعة الداخلية حول بعض الأمور الهامة في عملية المراجعة ومن المحتمل أن يؤدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالإفصاحات حول تلك الأمور في القوائم المالية من قبل الإدارة ولجان المراجعة الداخلية.
- يساهم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بشكل غير مباشر في زيادة مستويات الشك المهنى لدى مراقبى الحسابات في بعض الأمور مما ينعكس على جودة عملية المراجعة.

وعلى صعيد الدراسات الاكاديمية العربية أشارت دراسة (أحمد، ٢٠١٧) إلى أن الإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير مراقبى الحسابات يؤدى إلى الحد من فجوة التوقعات وذلك حال الإلتزام بأسس تحديد أمور المراجعة الرئيسية ونطاقها والتي حددها معيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١)، وذلك في ظل الافتراضات والقناعات لدى مستخدمى القوائم المالية في البيئة المصرية.

فضلاً عما سبق تتفق دراسة (محمود،٢٠١٨) مع العديد من الدراسات (Carcello, 2012; Gray et al., 2011; Mock et al., 2013) في أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يساهم في الحد من شكاوى مستخدمى القوائم المالية من عدم وجود معلومات كافية في تقارير مراقبى الحسابات خاصة بالمنشأة محل المراجعة والمجالات الهامة في القوائم المالية التي كان لها الاهتمام الأكبر من جانب مراقبى الحسابات، فتوفير تلك المعلومات عن أمور المراجعة الرئيسية يساهم في زيادة شفافية عملية المراجعة ويقلل من حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين.

ويستنتج مماسبق أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قد يؤدى إلى توفير معلومات عن دور مراقبى الحسابات في القوائم المالية التي تم مراجعتها بشكل يساهم في تضيق الفجوة بين مستويات التأكيد الفعلية التي يوفرها مراقبى الحسابات ومستوى التأكيد الذى يتوقعه مستخدمى القوائم المالية، وينعكس هذا بشكل إيجابي على مصداقية عملية المراجعة.

وعلى الرغم من أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يتيح العديد من الفرص لتحقيق العديد من المنافع المتمثلة في زيادة القيمة الاتصالية لتقارير المراجعة وتحسين مستويات الجودة المدركة لدى مستخدمى القوائم المالية التي تم مراجعتها الأمر الذى يؤدى إلى زيادة مستوى الثقة في مهنة المراجعة، إلا أن الباحث يرى أن تحقيق هذه المنافع نتيجة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أمر لا يمكن التسليم به على إطلاقة حيث توجد العديد من التحديات التي تحد من إمكانية تحقيق تلك المنافع منها ما يرتبط بمستخدمى القوائم المالية و مراقبى الحسابات وعملاء المراجعة ومنها ما يرتبط بالبيئة التنظيمية لمهنة المراجعة.

فقد يفسر مستخدمى القوائم المالية إفصاح مراقبى الحسابات عن بعض أمور المراجعة الرئيسية على إنها مخاوف من جانب مراقبى الحسابات تتنافى مع إصدارهم لتقرير مراجعة نظيف عن تلك القوائم المالية، مما يؤدى إلى فقد المستخدمين للثقة في تقارير مراقبى الحسابات والنظر إليها على إنها تحمل آراء متعارضة ، بالإضافة إلى ذلك قد تمثل زيادة عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يفصح عنها مراقبى الحسابات تهديد أخر لمستخدمى القوائم المالية، حيث يرى البعض

(Sirois et al., 2018) إنها قد تؤدى إلى تشتت إنتباههم عن العديد من المحتويات الهامة الأخرى في تقارير مراقبى الحسابات، ويضيف أخرون (Fayad Altawalbeh & Alhajaya, 2019) إلى ما سبق أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير مراقبى الحسابات رغم أنه يساعد في جذب انتباه مستخدمى القوائم المالية إلى العديد من الإفصاحات المرتبطة بتلك القوائم إلا أنه على الجانب الاخر يؤدى إلى انخفاض اهتمام هؤلاء المستخدمين بالإفصاحات الأخرى المرتبطة بتلك القوائم والتي لم يتم الإشارة إليها ضمن فقرة التقرير عن أمور المراجعة الرئيسية بتقارير مراقبى الحسابات.

وفى ضوء ما سبق يتفق الباحث مع ما انتهت إليه العديد من الدراسات (Kitiwong & Srijunpetch, 2019; Suttipun, 2020a; Velte, 2018) من أن اتجاهات مستخدمى القوائم المالية بشأن إفصاح مراقبى الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية تتباين بين المجتمعات المختلفة حيث تمثل الثقافة المالية وإدراك مستخدمى القوائم المالية لدور مراقبى الحسابات أحد العوامل الحاكمة للاستفادة من النموذج الجديد لتقارير مراقبى الحسابات المعدة وفقا لمعيار المراجعة الدولى رقم (٧٠١)، حيث أوضحت العديد من الدراسات (Suttipun, 2020a; Velte & Issa, 2019) وجود تباين معنوى في ردود فعل مستخدمى القوائم المالية في الدول المتقدمة نتيجة التحول إلى النموذج الجديد للتقارير مراقبى الحسابات، بينما رصدت تلك الدراسات ضعف في ردود الفعل لدى مستخدمى التقارير المالية في الدول الأقل تقدما عند التحول إلى هذا النموذج الجديد.

فضلا عما سبق ناقشت العديد من الدراسات (BBdard et al., 2018; Gold et al., 2020; Gutierrez et al., 2018) وجود تحدى إضافي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يرتبط بمراقبى الحسابات يتمثل فى زيادة الوقت المستغرق فى عملية المراجعة وبالتالى زيادة تكاليف عملية المراجعة، حيث يتطلب تحديد والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية قيام مراقبى الحسابات بالعديد من الإجراءات الإضافية ، فالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية كجزء من تقارير مراقبى الحسابات يزيد من مسئوليتهم مما يفرض عليهم جمع المزيد من أدلة الإثبات ويتطلب ذلك المزيد من الجهد والوقت، فإذا كانت الزيادة فى أتعاب عملية المراجعة لا تتناسب مع هذا الجهد والوقت الإضافي فإن قرار مراقبى الحسابات بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية سوف يتحدد فى ضوء الموازنة بين التكاليف المرتبطة بمخاطر انخفاض جودة عملية المراجعة ومخاطر التقاضى، حيث أوضحت إحدى الدراسات (Gutierrez et al., 2018) فى المملكة المتحدة أن أتعاب عملية المراجعة وفقاً لنموذج التقرير الجديد للمراجعة والذى يتضمن إشارة إلى

أمور المراجعة الرئيسية قد ارتفعت بنسبة ٧٪ مقارنة بالأتعاب فى ظل إتباع النموذج السابق لتقرير المراجعة والذى يخلو من الإشارة إلى أمور المراجعة الرئيسية، ويرى الباحث فى ضوء ما سبق أن بعض القواعد المنظمة لأسواق المال فى بعض الدول قد تضع حدود زمنية صارمة للفترة المسموح بها لإصدار تقرير المراجعة مما يؤدى إلى عدم إتاحة الفرصة لمراقبى الحسابات لبذل جهد إضافي لتحديد أمور المراجعة الرئيسية بشكل جيد خاص فى ظل أسواق المراجعة التى تتسم بالتركز الشديد.

ومن التحديات الأخرى التى قد تواجه مراقبى الحسابات والتى تحد من الاستفادة من المزايا المتوقعة لتطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) تخوف مراقبى الحسابات من المسئولية القانونية الإضافية التى تنتج عن إفصاحهم عن بعض أمور المراجعة الرئيسية، وقد ناقشت العديد من الدراسات (Tysiac, 2013;Gimbar et al., 2016b) ذلك التخوف حيث أوضحت أن التوسع فى الإفصاح فى تقرير المراجعة الجديد وفقاً لمعيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) يعطى المزيد من السلطة التفاوضية لمراقبى الحسابات فى مناقشة الأمور الجوهرية مع المكلفين بالحوكمة والضغط على الإدارة لإجراء التعديلات التى يرغبها لتجنب الإشارة إليها ضمن أمور المراجعة الرئيسية، وهذه السلطة الإضافية قد ترتبط فى ذهن مراقب الحسابات بالمزيد من المسئولية القانونية وارتفاع احتمال التعرض لمخاطر التقاضى بصورة أكبر من ذى قبل، وعلى الجانب الآخر فأن العديد من الدراسات الأخرى (Brasel et al., 2016a; Kachelmeier et al., 2014) تنفى منطقية ذلك التخوف وترى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية هى بمثابة إشارات تحذيرية لمستخدمى القوائم المالية وبالتالى تعتبر إخلاء لمسئولية مراقب الحسابات وبالتالى تخفض من مخاطر التقاضى التى يمكن أن يتعرض لها فى حال إتباع نموذج تقرير المراجعة السابق لإصدار معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١)، ويتفق الباحث مع نتائج تلك الدراسات من حيث منطقيتها ولكن فى ذات الوقت يمكن القول بأن تخوف بعض مراقبى الحسابات يرتبط بسوء فهمهم والناتج عن الاعتقاد بأن زيادة حجم العمل دائما ما يرتبط بزيادة فى مستوى المسئولية القانونية، لذا فأن الأمر يتطلب مزيد من التوعية لمراقبى الحسابات ببعض الجوانب القانونية المرتبطة بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية للحد من ذلك التخوف.

وفى سياق متصل تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من العوامل التى يمكن أن يكون لها تأثير على استقلال مراقبى الحسابات وبالتالى تأثير على قراراتهم عند تحديد عدد أمور المراجعة الرئيسية التى يجب الإفصاح عنها فى تقرير المراجعة، مثل حجم مكتب المراجعة (محمود،٢٠١٨)

و طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل، والتخصص القطاعى لمراقب الحسابات، حيث يتباين قرار مراقب الحسابات الخاص بتحديد عدد أمور المراجعة التى يجب الإفصاح عنها بتباين تلك العوامل، فمن المتوقع أن مكاتب المراجعة الكبرى تحرص على سمعتها واستقلالها وبالتالى يتوقع وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة ومستوى الافصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، بينما يتوقع أن يؤثر التخصص القطاعى لمراقب الحسابات بشكل إيجابي على قدرة مراقب الحسابات على تحديد والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية(Pinto & Morais, 2019) ، بينما طول فترة الارتباط بين مراقب الحسابات والعميل من المتوقع أن يكون لها أثر عكسى على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية خاصة السلبية(Singer & Zhang, 2018) .

بالإضافة إلى ما سبق تشير العديد من الدراسات (Ferreira & Morais, 2020; Shao, 2020) إلى وجود أثار متباينة لخصائص الشركات محل المراجعة على قرارات مراقبى الحسابات بشأن التحديد والافصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، فعلى سبيل المثال أشارت دراسة (Ireland, 2003) إلى أنه كلما زاد حجم الشركة محل المراجعة وأتعاب عملية المراجعة التى يتقاضها مراقب الحسابات من تلك الشركة إلى إجمالي الأتعاب التى يحصل عليها بصفة عامة كلما كان أكثر عرضة لعدم الافصاح عن الممارسات السلبية للإدارة، وسوف يتناول الباحث فى الجزء التالى الدراسات التى تناولت تأثير خصائص الشركات محل المراجعة ومجالس إدارتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بشكل أكثر تفصيلاً.

وفى ختام هذا الجزء من الدراسة يتفق الباحث مع ما انتهت إليه دراسة (Brasel et al., 2016a) إلى أن ضعف البيئة التنظيمية سواء لمهنة المراجعة أو لأسواق المال وما يرتبط بها من ضوابط قانونية تمثل أحد التحديات التى تحد من فعالية تطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، فانخفاض مخاطر التقاضى وما يرتبط بها من تكاليف يدفع مراقبى الحسابات إلى اتخاذ قرارهم بعدم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ذات الأثار السلبية من وجهة نظر عميل المراجعة، خاصة عندما يجد مراقبى الحسابات أن تكلفة فقد العميل تفوق تكلفة التقاضى.

٧-٣ الدراسات السابقة واشتقاق الفروض:

وفقًا لنظرية الوكالة يعمل مراقب الحسابات كوكيل عن المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين (Hill & Jones,1992)، وتهدف عمليات المراجعة الخارجية إلى زيادة ثقة أصحاب المصلحة في القوائم المالية، ويؤدى مراقبى الحسابات أعمالهم من منظور أنهم حراس لحقوق

أصحاب المصالح، وبناء على ذلك يتوقع أن يضمن تقرير المراجعة الذى يتضمن إفصاحات عن أمور المراجعة الرئيسية مستوى مناسب من جودة عملية المراجعة وجودة إعداد القوائم المالية بما يتماشى مع تطلعات أصحاب المصلحة (Ittonen, 2012)، والجدير بالذكر أن العديد من الدراسات التجريبية قد أثبتت أن تقارير المراجعة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على ردود فعل المستثمرين في الأسوق المالية(Bédard et al., 2016; Gimbar et al., 2016a).

ويرى الباحث أن جودة عملية المراجعة من الأمور التى لا يمكن ملاحظتها من قبل أصحاب المصالح بشكل مباشر، وأن تقارير المراجعة تعد أداة لتوصيل المعلومات الأساسية لأصحاب المصالح، إلا أن القيمة المعلوماتية لتلك التقارير تتحدد في ضوء ردود فعل المتعاملين فى أسواق المال تجاهها، بيد أن ردود الفعل هذه تتأثر بشكل رئيسي بظاهرة فجوة التوقعات بسبب تضارب المصالح بين أطراف علاقة الوكالة.

وبناءً على ما تقدم يرى الباحث أن الآمال التى عقدت على نموذج تقرير المراجعة الجديد وفقاً لمعيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) الذى أضاف فقرة الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية إلى تقارير مراقبى الحسابات لا يمكن التسليم بتحققها فى كافة المجتمعات التى طبقت هذا النموذج الجديد، فهناك العديد من العوامل التى يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، منها ما يرتبط بخصائص الشركات ومجالس إداراتها، ومنها ما يرتبط بمراقبى الحسابات، لذلك فأن تقييم فعالية تطبيق نموذج تقرير المراجعة الجديد وفقاً لمعيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) يتطلب من ناحية التعرف على تأثيره الفعلى على قرارات أصحاب المصالح، ومن ناحية أخرى التعرف على العوامل ذات الأثر على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية خاصة العوامل المرتبطة بخصائص الشركات محل المراجعة ومجالس إداراتها ، وبناء على ما تقدم سوف يعرض الباحث فى الجزء التالى الدراسات السابقة التى تعرضت لكل من هذين الأمرين تمهيداً لاشتقاق فروض الدراسة.

٧-٣-١ الدراسات ذات الصلة بتأثير مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين:

على الرغم من تعدد الدراسات التى تناولت تأثير تبنى تطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أو معايير وطنية أخرى مشابهه

على قرارات مستخدمى القوائم المالية محل المراجعة، إلا أن هذه الدراسات تتباين فى نتائجها حول هذا الأثر ويمكن تناول أهم تلك الدراسات على النحو التالى:

تناولت دراسة (Christensen et al., 2014) تقييم اقتراح كل من واضعي المعايير الأمريكية والدولية الخاص بإجراء تغييرات على تقرير المراجعة التقليدى، من خلال تضمينه فقرة عن أمور المراجعة الحرجة، (Critical Audit Matters (CAMs أو أمور المراجعة الرئيسية (KAMs) كما أشار إليها معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) وتم دراسة كيفية تفاعل المستثمرين غير المحترفين مع فقرة أمور المراجعة الحرجة في تقرير المراجعة الجديد والتى تركز على مراجعة تقديرات القيمة العادلة، وتمثلت عينة الدراسة التجريبية فى المستثمرين غير المحترفين من خريجي كليات إدارة الأعمال الذين يستثمرون فى الأسهم بصورة فردية ويحللون البيانات المالية للشركات بالاعتماد على معارفهم الشخصية، وانتهت نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين الذين اعتمدوا على تقارير مراجعة تتضمن فقرة عن أمور المراجعة الحرجة هم أكثر عرضة لتغيير قرارهم الاستثماري من المستثمرين الذين يتلقون تقرير المراجعة التقليدى الذى يخلو من هذه الفقرة، أو المستثمرين الذين يعتمدون على الإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث أوضحت الدراسة أن المعلومات الإضافية التى تضمنتها الفقرة المضافة إلى تقرير المراجعة أكثر تأثيراً على قرارات المستثمرين عن ذات المعلومة لو كانت ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ويرجع ذلك إلى ما يسمى بتأثير مصداقية المصدر (Source Credibility Effect) ، كما أوضحت النتائج أيضًا أن تأثير الإفصاح عن أمر من أمور المراجعة الحرجة ينخفض عندما يتبع هذه الإفصاح فقرة تقدم حلول لمقابلة تلك الأمور الحرجة.

فضلاً عما سبق قامت دراسة (Bédard et al., 2014) بفحص أثر إفصاح مراقبى الحسابات عن مبررات التقييمات (Justifications of Assessments (JOAs فى تقرير المراجعة على قرارات المستثمرين بدولة فرنسا، والتى تبنت منذ عام ٢٠٠٣ تطبيق معيار وطنى يلزم مراقبى الحسابات بالإفصاح عن مبررات التقييمات (JOAs) فى تقرير المراجعة، واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على تقارير مراقبى الحسابات الصادرة خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، وسعت الدراسة إلى تحليل ذلك الأثر منذ السنة الأولى للتطبيق والسنوات التالية، وتم التعبير عن رد فعل السوق بمقياسين هما: العوائد غير العادية، وحجم التداول غير العادى، وتوصلت الدراسة إلى أنه فيما يتعلق برد فعل السوق فإن الإفصاح عن مبررات التقييم فى السنة الأولى لتبنى المعيار أدى إلى تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات وذلك بالنسبة للشركات صغيرة الحجم، والتي تتسم بضعف البيئة المعلوماتية، إلا أن هذا التأثير لم يتحقق فى السنوات التالية، وإنتهت

الدراسة إلى أنه رغم احتواء المعيار الفرنسى للمزيد من التفاصيل الخاصة بالمعلومات الإضافية الواجب الإفصاح عنها فى تقرير مراقب الحسابات بشكل يفوق ما ورد بمعيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) إلا أنه لا يوجد تأثير معنوى لتطبيق المعيار الفرنسى على تحسين قرارات المستثمرين.

بينما قامت دراسة (Gutierrez et al., 2016) بتقييم أثر التغيرات الهامة فى شكل تقرير المراجعة للشركات العامة الكبرى (والتى طبقتها المملكة المتحدة اعتبارا من أكتوبر ٢٠١٢) على كلاً من أتعاب عملية المراجعة، وجودتها وكذلك على ردود فعل المستثمرين، حيث تضمن الشكل الجديد لتقرير المراجعة العديد من المعلومات الإضافية التى ألزمت بها الجهات المنظمة لمهنة المراجعة فى المملكة المتحدة ومن أهمها الإشارة إلى المخاطر الكبيرة للتحريفات الجوهرية، وتطبيق الأهمية النسبية والإفصاح عن نطاق عملية المراجعة، وفى ضوء المقارنة بين المتغيرات التابعة فى العامين السابقين واللاحقين لتطبيق الشكل الجديد لتقرير المراجعة أسفرت الدراسة عن نتائج متباينة بشأن تلك المتغيرات وهى: أن هذه التعديلات فى شكل تقرير المراجعة أثرت بشكل طفيف على أتعاب عملية المراجعة بنسبة تتراوح بين صفر إلى ٤٪، فى حين لم تتوصل الدراسة إلى أى تأثير يذكر لهذه التغيرات على كلاً من جودة عملية المراجعة او ردود فعل المستثمرين.

وفى ذات السياق قامت دراسة (Pelzer, 2016) بتقييم أثر تبنى اقتراح مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة (PCAOB) الصادر في عام ٢٠١٣، والذى يتضمن إضافة فقرة الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة إلى تقرير المراجعة التقليدى على عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي القوائم المالية والإدارة، وقامت الدراسة بتطبيق مدخل النماذج العقلية Mental Models Approach بشأن المخاطر والذى قدمه مورجان وآخرون (Morgan et al.,2002) للتحقق من مشكلة الدراسة كما تم استخدام مجموعة من المقابلات والدراسات الاستقصائية مع المستثمرين ومراقبى الحسابات لتحديد المجالات التي تختلف فيها آراء مراقبى الحسابات والمستثمرين حول أمور المراجعة الحرجة.

وانتهت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن العديد من المستثمرين محل الدراسة لديهم معرفة عملية ببعض شروط المراجعة مثل التأكيد المعقول والأهمية النسبية، إلا أنهم لا يتفهمون أنه حتى في حال الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة فإن الرأى غير المتحفظ يعني أنه قد تم الحصول على أدلة مراجعة كافية تتعلق بالقوائم المالية ككل بما في ذلك البنود التي تتضمنها فقرة الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة، ويؤدي هذا الفهم الخاطئ إلى اعتقاد المستثمرين بأن أمور

المراجعة الحرجة تعمل كأداة لتسليط الضوء على المجالات التي يشعر مراقب الحسابات بالقلق تجاهها، وعلى الرغم من ذلك أوضحت نتائج الدراسة أن المواءمات والخيارات الاستثمارية للمستثمرين وتفضيلاتهم الشخصية أو النفور من المخاطرة لا تتأثر بالإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة، بيد أن الدراسة أرجعت ذلك إلى صعوبة الفهم للمصطلحات الواردة فى تقرير المراجعة، لذا فإن الدراسة أوصت بتبسيط لغة الإفصاح التى توضح مدى كفاية جهود مراقبى الحسابات لإثبات تأكيدات الإدارة المتعلقة بأمور المراجعة الحرجة وهو الأمر الذى يمكن أن يزيد من قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بينما استهدفت دراسة (Lazarevska & Trpeska, 2016) فحص أثر إعادة صياغة تقرير المراجعة وفقاً لإعلان مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولى عن بدء عهد جديد في مهنة المراجعة نتيجة التعديلات المقترحة في معايير المراجعة والتأكيد الدولي أرقام ٧٠٠ ، و ٧٠٥ ، و ٧٠٦ ، ٧٠١ على تخفيض حجم فجوة المعلومات و زيادة القوة الاتصالية لتقرير المراجعة ، وذلك من خلال الوقوف على آراء عينة من مراقبى الحسابات فى جمهورية مقدونيا، وانتهت الدراسة إلى أن الشكل الجديد لتقرير المراجعة يؤدى إلى زيادة مصداقية تقرير المراجعة من وجهة نظر المستخدمين للقوائم المالية، وبالتالى يؤدى إلى تخفيض فجوة التوقعات.

في حين سعت دراسة (Rapley et al., 2018) إلى تحقيق هدفين : (١) تقديم دليل تجريبي عن أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة Critical Audit Matters (CAMs) أو تصريح مراقب الحسابات بأنه لم يحدد أمور المراجعة الحرجة على أحكام المستثمرين و (٢) فحص ما إذا كان الإفصاح عن طول فترة الارتباط بمراقب الحسابات يؤثر على أحكام المستثمرين، وذلك فى ضوء اعتماد مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة (PCAOB) مؤخرًا تغييرات شاملة على تقرير المراجعة، تتطلب من شركة المراجعة التقرير عما إذا كانت قد حددت أمور المراجعة الحرجة أم لا، وفترة الارتباط بالعميل، وانتهت الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة يخفض من نوايا المستثمرين غير المحترفين فى الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك أوضحت النتائج أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة للمستثمرين يؤثر سلبًا على تصوراتهم عن تأثير

الإدارة على جودة القوائم المالية، ويؤثر بشكل إيجابي على تصوراتهم حول تأثير مراقب الحسابات على جودة القوائم المالية، فضلاً عما سبق أوضحت النتائج عدم وجود تأثير يذكر للإفصاح عن طول فترة الارتباط بمراقب الحسابات على نوايا المستثمرين في الاستثمار في أسهم الشركات.

وإمتداداً لما سبق تناولت دراسة (Gold et al., 2020) بشكل تجريبي بحث ما إذا كان التقيد بتحديد أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات يؤثر على سلوك المديرين عند إعداد التقارير المالية أو إصدار الأحكام، واعتمدت الدراسة على الأبحاث السابقة في علم النفس، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى الشفافية من خلال الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤدي إلى زيادة ضغوط المساءلة حيث قد يتوقع المديرين أن يتم مراجعة أحكامهم بشكل أعمق فى ظل إلتزام مراقبى الحسابات بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وبالتالي تتحسن الجودة الفعلية للتقارير المالية، علاوة على ذلك قامت الدراسة بفحص ما إذا كانت الدقة المعلوماتية في قسم أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير المراجعة تؤثر على سلوك المديرين عند اتخاذهم للقرارات، وانتهت الدراسة إلى أن الإفصاح عن تلك الأمور يخفض من السلوك الانتهازي للمديرين عند إعداد التقارير المالية مقارنة بغياب الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وأن هذا التأثير يبقى حتى عندما يكون وصف أمور المراجعة الرئيسية منخفض الدقة المعلوماتية، وبالتالي تشير نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يعمل كآلية مفيدة لتعزيز جودة التقارير المالية من خلال تخفيض السلوك الانتهازي للمديرين عند إعداد التقارير المالية، بغض النظر عن الدقة المتبعة فى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

فى حين انتهت دراسة (Smith, et al., 2020) الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى إبداء رأي أولى حول القيمة المعلوماتية التي يوفرها الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة للمستثمرين، حيث أشارت إلى أنه لايزال الوقت مبكرًا جدًا – بالنسبة لدورة حياة إعداد تقارير المراجعة الجديدة والتى تتضمن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة – لإصدار أحكام عن جدوى النموذج الجديد لتقرير المراجعة، فالقيمة المعلوماتية التي يوفرها الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة للمستثمرين سوف تظهر آثارها فى غضون فترة تتراوح بين عامين إلى ثلاث أعوام ، فالمحللون الماليون عادة ما ينظرون إلى قيمة المعلومات الإضافية على مدى فترة زمنية طويلة، وتتباين تلك الفترة من صناعة إلى أخرى، واختتمت الدراسة نتائجها بأنه فى ضوء تقديرات الممارسين للمهنة فأن الإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة للمستثمرين سوف يكون ذو فائدة معلوماتية بمرور الزمن، على الرغم من تشكك مراقبى الحسابات في الفعالية المحتملة للإفصاح عن أمور المراجعة الحرجة وقدرة المستثمر على تفسير المعلومات المرتبطة بها في الأجل القصير.

بينما سعت دراسة (Köhler et al., 2020a) إلى التحقق من تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAMs) في تقرير مراقب الحسابات بموجب معيار المراجعة والتأكيد الدولي رقم (٧٠١) على تقييمات المستثمرين للوضع الاقتصادي للشركات، وأخذت الدراسة فى

الاعتبار فئتين من المستثمرين هم المستثمرين المحترفين والمستثمرين غير المحترفين، حيث تم اختبار القيمة الاتصالية لقسم أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير المراجعة المتعلق بانخفاض قيمة الشهرة، وقد أوضحت نتائج الدراسة استجابة قرارات المستثمرين المحترفين للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وخاصة السلبية، في حين أثبتت الدراسة أن قرارات التقييم للمستثمرين غير المحترفين لا تتأثر بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أى أن هذه الإفصاحات لا تعزز القيمة الاتصالية لتقرير المراجعة بالنسبة لهذه الفئة من المستثمرين، مما يعني أن المستثمرين غير المحترفين يواجهون صعوبات في معالجة المعلومات الإضافية التى يتضمنها قسم أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير المراجعة.

وفى ضوء استقراء نتائج الدراسات السابقة يتضح للباحث أنها جاءت متباينة فيما يتعلق بأثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على متخذي القرارات الاستثمارية فى بيئات دراسة مختلفة، ويرى الباحث أن هذا التباين أمر منطقي ناتج عن الاختلافات البيئية بين مجتمعات الدراسة وخاصة فيما يتعلق بمستوى الثقافة المالية السائدة فى تلك المجتمعات ومستوى تقدمها الاقتصادي، فضلاً عن ذلك تتباين فعالية دور الجهات المنظمة لمهنة المراجعة فى تلك البيئات، و يضاف إلى ما سبق اختلاف تلك الدراسات فى تحديدها لمقاييس المتغيرات التى اعتمدت عليها، وبناء على ما تقدم يمكن للباحث اشتقاق الفرض الأول للدراسة على النحو التالى:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوى للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية على قرارات المستثمرين.

٧-٣-٢ الدراسات ذات الصلة بتأثير خصائص الشركات ومجالس إدارتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية:

تناول معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) آليات تحديد أمور المراجعة الرئيسية وترك لمراقبي الحسابات تحديد عدد تلك الأمور الواجب تضمينها فى تقرير المراجعة وكذلك مستوى الإفصاح عنها بناءً على تقديرهم وأحكامهم الشخصية، غير أن ترك حرية التقدير لتلك الأمور بواسطة مراقبى الحسابات كما أشارت إحدى الدراسات (Asbahr & Ruhnke, 2019) يضع مراقبى الحسابات تحت تأثير ضغوط الإدارة ، غير أن تأثير تلك الضغوط على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يرتبط بالعديد من المتغيرات الأخرى مثل خصائص مجلس الإدارة ،

وحجم العميل، و درجة تعقد النشاط ، و نموذج هيكل الملكية، ويمكن عرض الدراسات المرتبطة بتلك الخصائص على النحو التالى:

حجم الشركة: يتوقع الباحث أن متغير حجم الشركة قد يكون له العديد من التأثيرات على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، فهذا المتغير قد يؤثر فى العديد من المتغيرات التابعة التي بدورها سوف يكون لها أثر متوقع على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، فزيادة حجم الشركة وتعدد فروعها وانتشارها الجغرافى قد يؤدى إلى زيادة متوقعة فى عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يجد مراقبى الحسابات أهمية للإفصاح عنها، بينما على الجانب الأخر قد يرتبط بزيادة حجم هذه الشركات زيادة مماثلة في أتعاب عملية المراجعة والتي قد تمثل مصدر اعتماد اقتصادي رئيسي لبعض مكاتب المراجعة مما يؤثر على استقلال مراقبى الحسابات ويزيد من القدرة التفاوضية لإدارة الشركة مع مراقبى الحسابات حول عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يجب الإفصاح عنها خاصة السلبية، وتعزز طول فترة إرتباط مراقبى الحسابات بتلك الشركات كبيرة الحجم من قدرتها التفاوضية ذات الأثر السلبى على استقلال مراقبى الحسابات.

ويدعم المعتقد السابق للباحث دراسة (Tepalagul & Lin, 2015) والتى أوضحت إمكانية تأثر عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يفصح عنها مراقب الحسابات بمستوى العلاقة بين مراقب الحسابات وعميله من حيث مدة الارتباط ومستوى أتعاب المراجعة التي تكون مرتفعة في الشركات كبيرة الحجم، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسى بين فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل وعدد أمور المراجعة الرئيسية التي يفصح عنها، ولعل هذه النتيجة قد بررتها بعض الدراسات الأخرى (Carcello & Nagy, 2004; Myers et al., 2003; Van Johnson et al., 2002) التي انتهت إلى أن طول فترة ارتباط مراقب الحسابات بالعميل تؤدى إلى اكتساب مراقب الحسابات لخبرات تنعكس بالإيجاب على جودة عملية المراجعة والتقارير المالية، وتخفض من احتمالية وجود حالات احتيال، ويؤدى ذلك بالتالى إلى تخفيض عدد أمور المراجعة الرئيسية التي يفصح عنها مراقب الحسابات.

و في اتجاه معاكس ذهبت دراسة (Singer & Zhang, 2018) إلى أن طول فترة الارتباط بين مراقب الحسابات والعميل تخفض من جودة عملية المراجعة حيث يصبح مراقبى الحسابات أكثر ميلًا للتصرف لصالح الإدارة، وهذا يعنى التأثير السلبى على استقلالهم، حيث أوضحت نتائج الدراسات أن العلاقات طويلة الأجل بين مراقبى الحسابات والعملاء تزيد بشكل كبير من احتمال وجود تقارير مراجعة غير متحفظة، كذلك لوحظ انخفاض في عدد الأخطاء المصححة في ظل طول فترة الارتباط بين مراقبى الحسابات والعملاء.

وفى سياق متصل ذهبت دراسة (Pinto & Morais, 2019) إلى أنه نظرًا لأن أتعاب المراجعة هي المصدر الرئيسي لدخل مراقبى الحسابات، فإن مستوى أهمية العميل والتى يمكن التعبير عنها بحجم الشركة يمكن أن تمثل عامل مؤثر بشكل سلبى على استقلال مراقبى الحسابات، وفي الواقع يمكن أن يكون قرار مراقب الحسابات بالإفصاح عن عدد أمور المراجعة الرئيسية فى ضوء المفاضلة بين الحفاظ على سمعته أو الحفاظ على مستوى معين من الدخل، و تشير دراسة أخرى (Reynolds & Francis, 2000) إلى أن مراقبى الحسابات لكبار العملاء هم الأكثر عرضة للتشكيك في استقلالهم، حيث استنتجت الدراسة أن العملاء الأكبر حجمًا يستفيدون من قدرتهم التفاوضية فى الضغط على مراقبى الحسابات وبالتالي يقل احتمال تلقيهم رأيًا متحفظًا ، وبالتالى تحققت الدراسة من تأثير كبار العملاء على قرارات إعداد تقارير مراقبى الحسابات واستنتجت أن العوامل الاقتصادية يمكن أن تحفز مراقبى الحسابات على الاتفاق مع قرارات العملاء فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية وذلك للاحتفاظ بهم كعملاء.

وتؤكد دراسة (Chung & Kallapur, 2003)على ما سبق عند فحص العلاقات بين أهمية العملاء، والخدمات غير بخلاف المراجعة، والاستحقاقات الاختيارية، حيث أوضحت أن استقلال مراقبى الحسابات يتعرض للخطر بسبب زيادة أهمية العملاء، كما أوضحت النتائج أن معدل تخلى مراقبى الحسابات عن العملاء الذين يدفعون أتعاب مراجعة مرتفعة أقل بكثير مقارنة بمعدل تخليهم عن العملاء الأخرين الأقل فى مستوى الأتعاب.

وعلى عكس النتائج السابقة جاءت دراسة (Yang et al., 2018) لتوضح أن أتعاب المراجعة ترتبط بشكل إيجابي بالمخاطر المالية والإستراتيجية والتشغيلية الخاصة بالشركات كبيرة الحجم، وفي هذا السياق انتهت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وأتعاب المراجعة المرتفعة التى تدفعها الشركات كبيرة الحجم.

وفى ضوء المناقشة السابقة للآراء المتعارضة بشأن تأثير حجم الشركة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يمكن صياغة الفرض الثانى للدراسة على النحو التالى:

الفرض الثانى: لا يوجد تأثير معنوى لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية.

درجة تعقد نشاط الشركة: يرى الباحث أن تعقد عملية المراجعة ينعكس على طبيعة وتفاصيل برنامج المراجعة الذى يتم الاعتماد علية فى جمع أدلة الإثبات، وقد يعزو تعقد عملية المراجعة

إلى أحد أو كلا عاملين: أولهما يرتبط بمراقب الحسابات وما يمتلكه من هيكل معرفة وخبرة فى مجال المراجعة، وثانيهما يتعلق بالشركة محل المراجعة مثل تعقد بيئة معالجة البيانات، أو تعدد الأنشطة التى تمارسها الشركة، و بالتالى يعتقد الباحث ان تعقد عملية المراجعة قد يؤدى إلى زيادة عدد أمور المراجعة الجوهرية التى يمكن أن تواجهه مراقب الحسابات.

وتشير دراسة (Ferreira & Morais, 2020) إلى أن مستوى تعقد نشاط العميل يعد من المتغيرات ذات الأثر على عدد أمور المراجعة الرئيسية التى يفصح عنها مراقبى الحسابات، تزداد درجة تعقد نشاط العميل بزيادة عدد القطاعات التى يعمل بها كذلك طبيعية النشاط، فالأنشطة الصناعية تعد من أكثر الأنشطة تعقيداً بينما تعد الأنشطة الخدمية أقل الأنشطة من حيث درجة التعقيد، لذا فإن إمكانية حصول المستثمرين على تصور أفضل فيما يتعلق بالمخاطر والفرص التى تؤثر على اتخاذهم لقراراتهم فى ظل تزايد درجة تعقد نشاط العميل، تتطلب المزيد من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة تعقد نشاط الشركة ومستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات.

وفى سياق معاكس ذهبت دراسة (Pinto & Morais, 2019) إلى أن الأنشطة الخدمية قد تكون أكثر تعقيد من الأنشطة الصناعية فعلى سبيل المثال تزداد أمور المراجعة الرئيسية الواجب الإفصاح عنها فى البنوك عن القطاعات الأخرى، حيث ترصد الدراسات فى مجال البنوك ارتفاع فى مخاطر التعتيم وتضارب المصالح، والتداخل بين عمليات التمويل من الميزانية ومن خارجها بشكل يمثل تحدى كبير لقدرة مستخدمى القوائم المالية على تقييم المعاملات المالية وما يرتبط بها من مخاطر، وتعزز درجة تعقيد عمليات البنوك قدرة الإدارة على إخفاء بعض المعلومات الهامة فى القوائم المالية، وقد وضعت العديد من الجهات المهنية العديد من المعايير المحاسبية المعقدة والمطوّلة للأدوات والمعاملات المالية في البنوك لمحاولة الوصول إلى تصور مناسب للأثار الاقتصادية لتلك المعاملات.

وعلى الرغم مما سبق فأن دراسة (Ghosh et al.,2017) تشير إلى أن مراقبى الحسابات قد يتوصلون إلى أن مجالات المخاطر في عمليات مراجعة البنوك قد تكون أقل منها فى الشركات الأخرى وذلك يرجع إلى أن نشاط البنوك يعد من المجالات التي تتسم بأنها أكثر تنظيماً ورقابة بواسطة الجهات التنظيمية والإشرافية على البنوك، وإنتهت الدراسة إلى أن قواعد التنظيم والإشراف على البنوك توفر لمراقبي الحسابات حوافز لتقليل جهودهم في عمليات مراجعة البنوك وبالتالى يميل مراقبى الحسابات إلى الكشف عن عدد أقل من أمور المراجعة الرئيسية فى تقاريرهم.

ويرى الباحث أنه لا يمكن التسليم بنتائج تلك الدراسات على إطلاقها فتلك النتائج ترتبط بقبول العميل للزيادة فى مستوى أتعاب عملية المراجعة لتتلاءم مع الجهد الإضافي المطلوب من مراقب الحسابات، كذلك الوقت المتاح لعملية المراجعة وهل وقت عملية المراجعة يمثل وقت ذروة لمكتب المراجعة أم لا، وبناء على ما تقدم يمكن صياغة الفرض الثالث للدراسة على النحو التالى:

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير معنوى لدرجة تعقد نشاط الشركة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية.

نموذج هيكل الملكية: يعد نموذج هيكل الملكية أحد أهم آليات الحوكمة الداخلية للشركات ويمكن تعريف نموذج هيكل الملكية من خلال منظورين رئيسين (Tusiime et al., 2011) : منظور تركز الملكية (ملكية مركزة / مشتتة)، ومنظور طبيعة الملاك حيث يمكن أن تكون الملكية عامة أو خاصة أو مختلطة، وقد أشارت العديد من الدراسات (Turki & Sedrine, 2012; Wellalage & Locke, 2011) إلى أن نموذج هيكل الملكية يعتبر أحد آليات الحوكمة الداخلية ذات الأثر على أداء الشركات وشفافية المعلومات الصادرة عنها، فمشكلة الوكالة وعدم تماثل المعلومات تتزايد مع تشتت الملكية نتيجة زيادة سطوة الإدارة وانخفاض رقابة الملاك، ويترتب على ذلك زيادة قدرة الإدارة على التأثير السلبى على استقلال مراقبى الحسابات، وذلك على عكس حالة تركز الملكية التى تزيد فيها سطوة الملاك وقدرتهم على رقابة الإدارة و الحد من قدرتها على التأثير السلبى على استقلال مراقبى الحسابات.

وتشير دراسة (Barton, 2005) إلى أن الشركات ذات الملكية المؤسسية الأكبر تخلت عن التعاون مع مكتب آرثر أندرسون قبل إفلاسه بشكل أسرع من تلك الشركات التي لديها مستويات أقل من الملكية المؤسسية، و استنتجت الدراسة أن المساهمين المؤسسيين يلعبون دورًا هاماً ليس فقط في التخفيف من السلوك الإداري الانتهازي ولكن أيضًا في الرقابة على العلاقة بين مراقب الحسابات والعميل، وبالتالى يتزايد الحرص فى ظل الملكية المؤسسية على استقلال مراقب الحسابات عنه فى ظل الملكية غير المؤسسية، وبالتالى تنخفض قدرة الإدارة على التأثير على استقلال مراقبى الحسابات، ويتوقع وجود علاقة إيجابية بين مستوى الملكية المؤسسية وعدد أمور المراجعة الرئيسية التى يتضمنها تقرير المراجعة.

وفى هذا الاطار استهدفت دراسة (Alzoubi, 2016) تقييم تأثير نموذج هيكل الملكية على جودة عملية المراجعة من خلال استخدام مستوى إدارة الأرباح كمؤشر عكسى للتعبير عن جودة عملية المراجعة فى المملكة الاردنية الهاشمية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٦٢ شركة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية، و أوضحت نتائج الدراسة أن تباين نماذج هياكل

ملكية الشركات (ملكية ادارية، مؤسسية ، عائلية ، اجنبية) كان له تأثير معنوى على جودة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية، وبالتالى فإن سعى الشركات إلى تحقيق مستويات مرتفعة للجودة يرتبط به الحد من ممارسة أى ضغوط على مراقبى الحسابات تفقدهم استقلالهم، وبالتالى من المحتمل أن يؤثر نموذج هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية التى يمكن أن تتضمنها تقارير مراقبى الحسابات.

وتتنافى نتائج هذه الدراسات مع النتيجة التى توصلت إليها دراسة (Arniati et al., 2019) والتى أوضحت انعدام تأثير مستوى الملكية الإدارية والملكية المؤسسية على جودة الأرباح وبالتالى على جودة عملية المراجعة واستقلال مراقب الحسابات، وبالتالى يستنتج من تلك الدراسة عدم تأثير نموذج هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقارير مراقبى الحسابات.

وفى ضوء تباين الآراء حول تأثير نموذج هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يمكن صياغة الفرض الرابع للدراسة على النحو التالى:

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير معنوى لنموذج هيكل الملكية للشركات على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية.

خصائص مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة أحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التي لها تأثير كبير على أداء الشركات وإحترام حقوق أصحاب المصالح، فمجلس الإدارة يتمثل فى مجموعة من الموارد البشرية التى تتفاعل من خلال فريق عمل يهدف إلى استخدام كفاءاتهم وقدراتهم الخاصة لتحقيق قيمة مضافة جماعية للشركة وأصحاب المصالح، ويعتبر مجلس الإدارة أحد أهم العوامل التي تساهم في ضبط ومراقبة إدارة الشركة وحماية موارد المساهمين، وقد أوضحت دراسة (Moghadam et al., 2015) أن خصائص مجلس الإدارة تلعب دورًا هاماً في تحسين أداء الشركة وقيمتها، كذلك استنتجت الدراسة أن خصائص مجلس الإدارة كأحد العوامل الهامة في حوكمة الشركات لها تأثير كبير على العديد من الجوانب فى الشركات بما في ذلك تكاليف الوكالة والطلب على جودة عملية المراجعة.

ويتوقع البعض عدم تفضيل الإدارة للإفصاح عن الكثير من المعلومات حول الشركة، وتعرض مراقبى الحسابات لضغوط عملائها لعدم الإفصاح عن العديد من الأمور الرئيسية لعملية المراجعة، ونظراً لأن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يتضمن قدرً كبيراً من تقدير مراقبى

الحسابات فمن المتوقع أن يستجيب بعض مراقبى الحسابات إلى تلك الضغوط، ويتباين مستوى تلك الضغوط مع تباين خصائص مجلس الإدارة، كذلك تتباين الاستجابة لتلك الضغوط بتباين خصائص مراقبى الحسابات(Abdullatif & Al-Rahahleh, 2020)، ويتناول الباحث فيما يلى أهم هذه الخصائص تأثيراً على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات والتى أشارت إليها العديد من الدراسات السابقة فى هذا المجال، وذلك على النحو التالى:
حجم مجلس الإدارة: يجب على الشركات تحديد العدد المناسب من أعضاء مجلس الإدارة بطريقة موضوعية تضمن وجود عدد كافى من الأعضاء للوفاء بواجبات ومهام مجلس الإدارة المختلفة، ويعتقد البعض (Moghadam et al., 2015) أن مجلس الإدارة الأكبر حجماً يحقق المزيد من التوازن والفعالية فى القرارات التى يتم اتخاذها، كذلك يؤدى إلى زيادة الطلب على جودة المعلومات.

و قد حاولت دراسة (Farinha & Viana, 2009) إعادة فحص نتائج بعض الدراسات السابقة والتى انتهت إلى وجود دليل على أن بعض خصائص مجلس الإدارة – ومنها حجم مجلس الإدارة – تؤثر على جودة التقارير المالية، حيث قامت الدراسة بفحص العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة واحتمال أن يصدر مراقب الحسابات تقرير مراجعة معدل، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات البرتغالية فى الفترة من عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٥ و انتهت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة ليس له تأثير كبير على رأي المراجع، و أن الإلتزام بمعايير المراجعة الدولية منذ عام ٢٠٠٥ كان له التأثير الأكبر على جودة عملية المراجعة.

وفى اتجاه معاكس أشارت دراسة (Sakka & Jarboui, 2015) إلى أنه على الرغم من أن حجم مجلس الإدارة يعد عاملاً هاماً لضمان حسن سير عمل مجلس الإدارة، إلا أن الواقع العملى يشير إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تكون أكثر فعالية فى أداء دورها الإشرافي وبشكل أساسي عند إعداد القوائم المالية، حيث أن انخفاض عدد أعضاء المجلس يتزامن معه انخفاض حجم الجوانب الخلافية، وينعكس ذلك على جودة المعلومات وانخفاض عدد أمور المراجعة الرئيسية التى يتم الافصاح عنها فى تقرير المراجعة.

بينما تشير دراسة (Alhababsah, 2018) إلى أن البيئة التنظيمية والقانونية لها تأثير على شكل العلاقة بين آلية مجلس الإدارة وجودة عملية المراجعة، فعلى الرغم من تبنى الشركات الأردنية لقواعد الحوكمة إلا أنه بسبب ضعف المساءلة القانونية للمديرين وأعضاء مجالس الإدارة، وكذلك انخفاض مستويات التقاضي فى حال فشل عملية المراجعة، فقد ترتب على ذلك انخفاض الطلب على جودة عملية المراجعة وإعطاء الحافز لمراقبى الحسابات للتخلي عن

استقلالهم والاستجابة لضغوط العملاء، وتؤيد تلك النتيجة العديد من الدراسات فى عدة دول مثل كوريا (Jeong, 2004) وأندونسيا (Nurazi et al., 2015) والتي خلصت إلى أنه حتى في حالة الارتباط بمكاتب مراجعة دولية كبرى فأنه من غير المتوقع أن تزداد جودة عمليات المراجعة بشكل كبير إذا كان البيئة التنظيمية والقانونية غير محفزة لزيادة طلب العملاء على جودة عملية المراجعة.

استقلال مجلس الإدارة : ارتفاع نسبة الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة قد يعتبر ظاهرة حميدة، حيث لا يمتلك هؤلاء الأعضاء الخارجيون أو غير التنفيذيين أى مصالح شخصية بشكل عام في الشركة، وبالتالى فارتفاع نسبة التمثيل لهؤلاء الأعضاء إلى أكثر من ٥٠٪ تعتبره إحدى الدراسات (Johari et al., 2009) من أهم العوامل الفعالة في مراقبة جودة المعلومات المالية وذات الارتباط السلبى بممارسة إدارة الأرباح، حيث يساعد دمج الأعضاء الخارجيين أو غير التنفيذين في مجلس الإدارة على زيادة فعالية المجلس في إدارة ومراقبة فعالية الأنشطة التى تمنع عمليات الاحتيال المتعلقة بالقوائم المالية.

ويرى الباحث أن الدراسات السابقة فى هذا السياق قد توصلت إلى نتائج متباينة فبعض الدراسات (Azubike & Aggreh, 2014; Baygi & Najariyan, 2010; Chen et al., 2006) انتهت إلى أن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين فى مجالس إدارات الشركات تشكل عاملاً فعالاً للحد من الاحتيال، وبالتالى يؤدى إلى تخفيض الوقت المستغرق فى عملية المراجعة، وكذلك ينخفض احتمال إصدار مراقبى الحسابات لرأى معدل عن القوائم المالية، بينما انتهت دراسة أخرى (Ahmed & Duellman, 2011) إلى أن زيادة استقلال مجلس الإدارة قد يؤدى الى زيادة مستوى الطلب على التحفظ المحاسبى من جانب أعضاء مجلس الإدارة والذى ينعكس على زيادة مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وعلى الجانب الأخر توصلت دراسات اخرى (Apadore & Mohd Noor, 2013; Haniffa & Cooke, 2002) إلى أنه كلما كان مجلس الإدارة أكثر استقلالية كلما زاد تنوع الآراء التي قد يتم طرحها حول إجراءات المراجعة ومن المحتمل أن يؤدى ذلك الى زيادة فترة المراجعة، وتشير دراسات اخرى (Abdullah et al., 2010; Wan-Hussin, 2009) إلى ان زيادة استقلال مجلس الإدارة لا يؤدى إلى زيادة مستوى الشفافية فى المعلومات الخاصة بالشركات، وبالتالى فمن المتوقع فى ضوء هذه النتيجة عدم تأثير استقلال مجلس الإدارة على مستوى إفصاح مراقبى الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير المراجعة.

ازدواجية منصب المدير التنفيذي: يؤدى الجمع بين وظيفتي رئاسة مجلس الإدارة والمدير التنفيذي إلى تركيز عالٍ للسلطة من المحتمل أن يعرض استقلالية مجلس الإدارة للخطر مع إحداث تأثير سلبي على ثروة المساهمين، وتذهب بعض الدراسات (Afify, 2009; Gul & Leung, 2004; Haniffa & Cooke, 2002) إلى أن هذه الازدواجية تساعد الإدارة على منع الإفصاح عن المعلومات خاصة السلبية عن الشركة، حيث تمثل هذه الازدواجية تهديداً لفعالية أدوات رقابة الجودة ، ووسيلة لتقييد المعلومات غير المواتية التى تتعارض مع مصالح الإدارة، مما يؤدى إلى زيادة ضغط عامل الوقت على مراقب الحسابات ويحد من قدرته على إكتشاف أمور المراجعة الرئيسية الواجب التقرير عنها، فضلاً عن ذلك تشير دراسة (Baygi & Najariyan, 2010) إلى أن ازدواجية منصب المدير التنفيذى تؤدى إلى انخفاض احتمال تلقى العميل لرأى مراجعة معدل، ويرى الباحث أنه وفقا لنظرية الوكالة فأن ازدواجية منصب المدير التنفيذي تشكل سببًا رئيسيًا لعدم كفاءة مجلس الإدارة.

وبناء على ما تقدم يستنتج الباحث وجود تباين فى الرأى حول تأثير خصائص مجالس إدارات الشركات على مستوى إفصاح مراقبى الحسابات عن أمور المراجعة الرئيسية، حيث يرتبط تأثير تلك الخصائص بالعديد من المتغيرات المرتبطة ببيئة الدراسة مثل مدى قوة الجوانب التنظيمية والقانونية التى تحكم تداول المعلومات والمسئولية عن جودتها، وفى ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرض الخامس للدراسة على النحو التالى:

الفرض الخامس: لا يوجد تأثير معنوى لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية.

٧-٤ الدراسة التطبيقية:

يستهدف الباحث من خلال الدراسة التطبيقية الوقوف على أثر تبنى تطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) على قرارات المستثمرين في أسهم الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية ، كذلك الوقوف على تأثير الخصائص المرتبطة بتلك الشركات ومجالس إدارتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، خاصة تلك الخصائص المرتبطة بحجم تلك الشركات ، ودرجة تعقد نشاطها، وطبيعة هيكل ملكيتها و حجم واستقلال مجالس إدارتها ومدى الفصل بين رئاسة مجالس إدارتها ورئاسة الجهاز التنفيذي لها، ولتحقيق تلك الأهداف يسعى الباحث في الجزء التالى من الدراسة إلى اختبار فروضها النظرية السابق الإشارة إليها بهدف التوصل إلى نتائج وتوصيات تساهم جنباً الى جانب مع الدراسات

الأخرى – ذات الصلة– فى تطوير مهنة المراجعة وتحسين مستويات الثقة فيها من جانب مستخدمى القوائم المالية.

٧-٤-١ صياغة النماذج الإحصائية وقياس متغيرات الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة التطبيقية على العديد من النماذج الإحصائية وكذلك المتغيرات المستقلة والتابعة والضابطة لاختبار الفروض السابق الإشارة إليها، وسوف يتم ذلك من خلال جزئين: يرتبط الجزء الأول باختبار الفرض الأول للدراسة والخاص بدراسة أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين خاصة قرار تسعيرهم لأسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودى، ويرتبط الجزء الثانى باختبار الفروض من الثانى إلى الخامس والتي تركز على دراسة أثر خصائص الشركات ومجالس إداراتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالى:

٧-٤-١-١ نموذج ومتغيرات دراسة أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين:

لقياس أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على قرارات المستثمرين، اعتمد الباحث على استخدام التغير فى متوسط سعر السهم للشركات محل الدراسة كمتغير تابع، حيث يتم قياس التغير فى متوسط سعر السهم من خلال إيجاد الفرق بين متوسط سعر السهم قبل وبعد سبعة أيام من إصدار القوائم المالية المرفق بها تقرير مراقب الحسابات فى شكلة الجديد والذى يتضمن فقرة عن أمور المراجعة الرئيسية وفقاً لمعيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١)، وقد ارتكزت دراسة (Suttipun, 2020b) على استخدام تلك الآلية فى قياس أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على أسعار الأسهم.

وسوف يتم التعبير عن مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (KAMs) كمتغير مستقل بعدد الكلمات الواردة في تقرير مراقب الحسابات بشأن أمور المراجعة الرئيسية وفقاً لدراسة (Suttipun, 2020b).

بالإضافة الى ما سبق هناك العديد من المتغيرات الضابطة ذات التأثير على التغيير في أسعار الاسهم، حيث انها متغيرات ذات تأثير على المتغير التابع ولكنها لا تدخل فى نطاق الدراسة ويتم الاستعانة بها لضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بشكل يمكن الباحث من

الحكم على طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، وتتمثل أهم هذه المتغيرات الضابطة فى الآتى:

نصيب السهم فى الارباح :Earnings per share (EPS) حيث يهتم المستثمرون المتمرسون ومديري صناديق الاستثمار دائماً بمؤشر ربحية السهم، و يستخدم هذا المؤشر للدلاله عن فعالية الاستثمار في الأسهم، حيث أن ارتفاع ربحية السهم تعنى لدى أصحاب المصالح زيادة كفاءة رأس المال المستثمر، وبالتالي ينعكس ذلك بالإيجاب على أسعار الأسهم المتداولة في أسواق المال، ويؤكد ما سبق ما انتهت إليه دراسة (Hung et al., 2019) من أن زيادة ربحية السهم في التقرير الربع سنوي الرابع أو الثالث والرابع ترتب عليها زيادة فى قيمة الشركات محل الدراسة وكذلك أسعار الأسهم.

وتعد نسبة العائد على الأصول Return on assets (ROA) من أفضل النسب المالية تعبيراً عن ربحية الشركة، حيث أنها تظهر فعالية الإدارة في استخدام الأصول لتحقيق الدخل، وتؤيد دراسة (Subing et al., 2017) ذلك حيث أشارت إلى أنه كلما ارتفعت تلك النسبة كان ذلك مؤشراً جيداً على زيادة إنتاجية الأصول وقدرتها على تحقيق الربح، ويمكن أن يؤدي هذا إلى جذب المزيد من المستثمرين المحتملين مما يؤدى إلى زيادة أسعار الأسهم.

بالإضافة إلى ما سبق أشارت دراسة (Vedd & Yassinski, 2015) إلى أنه على الرغم من أن الربحية هى العامل الأقوى تأثيراً على قرارات توزيع الأرباح، إلا أن نسبة السيولة للشركة هى أيضا من العوامل الهامة الواجب أخذها فى الحسبان جنباً الى جنب عند قراءة نسبة ربحية السهم وتوزيعات الأرباح حيث أنها توفر معلومات عن قدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح، ولذلك انتهت دراسة (Mehta, 2012) إلى وجود تأثير معنوى لكل من متغير السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة المديونية وتوزيعات الأرباح على أسعار الاسهم.

وفى ضوء ما سبق يمكن بناء نموذج اختبار الفرض الأول من الدراسة على النحو التالى:

$$PCS = \beta0 + \beta1KAMs + \beta2\ EPS + \beta3\ \ ROA + \beta4\ LR + \beta5\ ROE + \beta6\ DS + \beta7\ DR + \varepsilon \text{---------- (1)}$$

ويوضح الجدول رقم (١) متغيرات النموذج وأنواعها وكيفية قياسها على النحو التالى:

المتغير	الرمز	النوع	قياس المتغير
متوسط التغير فى سعر السهم العادى	PCS	تابع	الفرق بين متوسط سعر السهم فى الأسبوع السابق واللاحق

			لإصدار القوائم المالية المعتمدة من مراقب الحسابات.
مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية	**KAMs**	**مستقل**	**عدد الكلمات فى قسم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات**
نصيب السهم العادى فى الأرباح	**EPS**	**ضابط**	**يتم الحصول عليه بشكل مباشرة من القوائم المالية المنشورة للشركات**
نسبة العائد على الأصول	**ROA**	**ضابط**	**= صافى الربح/ إجمالى الأصول**
نسبة السيولة	**LR**	**ضابط**	**= الاصول المتداولة / الالتزامات المتداولة**
معدل العائد على حقوق الملكية	**ROE**	**ضابط**	**= صافي الربح / إجمالى حقوق المساهمين**
نسبة العائد النقدى للسهم	**DS**	**ضابط**	**تم الحصول عليه من موقع ارقام.**
نسبة المديونية	**DR**	**ضابط**	**إجمالى الإلتزامات / إجمالى الأصول**

جدول (١) متغيرات نموذج الدراسة الأول

حيث أن :

β0 : ثابت المعادلة .

β1 -B7 : قيمة معامل بيتا.

ε : الخطأ العشوائى .

٧-٤-١-٢ نموذج ومتغيرات دراسة أثر خصائص الشركات ومجالس إدارتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية:

وفى ضوء ما سبق تناوله من دراسات سابقة فيما يتعلق بالأثار المحتملة لخصائص الشركات ومجالس إدارتها على الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يمكن بناء نموذج اختبار الفروض من الفرض الثانى إلى الخامس على النحو التالى:

$$KAMs = \beta0 + \beta1\ SIZE + \beta2\ INDUS + \beta3\ NS + \beta4\ FAMOW + \beta5\ MAOW + \beta6\ INSOW + \beta7\ B.\ Size + \beta8\ B.IND + \beta9\ CEO\ Dual + \varepsilon \text{ ----------(2)}$$

ويوضح الجدول رقم (٢) متغيرات النموذج وأنواعها وكيفية قياسها على النحو التالى:

المتغير	الرمز	النوع	قياس المتغير
مستوى الافصاح عن امور المراجعة الرئيسية.	KAMs	تابع	عدد الكلمات فى قسم الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقرير مراقب الحسابات
حجم الشركة	SIZE	مستقل	إجمالى الأصول (الأرقام بالمليون)
درجة تعقد النشاط ويتم التعبير عنها بمتغيرين مستقلين فرعين على النحو التالى:			
نوع القطاع الذي تنتمى له الشركة	INDUS	مستقل	يتم التعبير عنه بمتغيرات وهمية مثل ١ = قطاع الخدمات الاستهلاكية ، ٢ = قطاع التجزئة للسلع الكمالية ، ٣ = قطاع تجزئة الاغذية ، ٤ = قطاع الرعاية الصحية ، ٥ = قطاع النقل ، ٦ = قطاع الاعلام والتسويق، ٧= قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، ٨ = قطاع انتاج الأغذية، ٩= قطاع الصناعات الأساسية ١٠= قطاع الطاقة والتعدين
عدد الشركات التابعة	NS	مستقل	يتم الحصول على ذلك العدد من تقرير مجلس الإدارة من المواقع الإلكترونية للشركات.
نموذج هيكل الملكية ويتم التعبير عنه بثلاث متغيرات مستقلة فرعية على النحو التالى :			
الملكية العائلية	FAMOW	مستقل	نسبة الأسهم المملوكة لعائلة واحدة / إجمالي عدد الأسهم للشركة.

الملكية الإدارية	**MAOW**	**مستقل**	**نسبة الأسهم المملوكة للإدارة العليا والإدارة التنفيذية بالشركة/ إجمالي عدد الأسهم للشركة.**
الملكية المؤسسية	**INSOW**	**مستقل**	**نسبة الأسهم المملوكة للبنوك وشركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار / إجمالي عدد الأسهم للشركة.**
خصائص مجلس الإدارة ويتم التعبير عنه بثلاث متغيرات مستقلة فرعية على النحو التالى :			
حجم مجلس الإدارة.	**B.Size**	**مستقل**	**ويقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة.**
استقلال مجلس الإدارة	**B.IND**	**مستقل**	**ويقاس بنسبة الأعضاء المستقلين الى إجمالي عدد أعضاء المجلس.**
ازدواجية منصب المدير التنفيذى	**CEO Dual**	**مستقل**	**متغير وهمى يأخذ القيمة (١) في حال الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.**

جدول (٢) متغيرات نموذج الدراسة الثانى

حيث أن :

$\beta 0$: ثابت المعادلة .

$\beta 1 - \beta 9$: قيمة معامل بيتا.

ε : الخطأ العشوائى .

٧-٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المسجلة بسوق المال السعودى خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، وقد تم استبعاد البنوك وشركات التأمين نظراً للطبيعة الخاصة بهذا القطاع، كذلك تم استبعاد بيانات الشركات عن عام ٢٠١٩ وذلك للطبيعة الخاصة بهذا العام والتي تتمثل في تفشى جائحة كورونا (COVID 19) وتم اختيار عينة الدراسة بشكل حكمى فى ضوء

مدى توافر بيانات مالية وغير مالية منشورة تفى بمتطلبات هذه الدراسة خلال الفترة التي تغطيها، ويعرض الجدول رقم (٣) الشركات الممثلة فى عينة الدراسة.

شركة الاتصالات السعودية المتنقلة	شركة الجوف للتنمية الزراعية	اسمنت حائل
شركة الاتصالات السعودية	شركة دله للخدمات الصحية	اسمنت نجران
شركة اتحاد اتصالات	الوطنية للرعاية الطبية	اسمنت المنطقة الشرقية
مجموعة صافولا	الخليج للتدريب والتعليم	اسمنت ام القرى
التعدين العربية السعودية	المواساة للخدمات الطبية	اسمنت القصيم
السعودية للطباعة والتغليف	الحمادى للتنمية والاستثمار	كيمائيات الميثانول
السعودية للتسويق (اسواق المزرعة)	شركة التصنيع الوطنية	الوطنية لتصنيع وسبك المعادن
وفرة للصناعة والتنمية	السعودية للصناعات الاساسية (سابك)	الوطنية السعودية للنقل البحرى
الشركة الوطنية للبتروكيماويات	السعودية للخدمات الصناعية سيسكو	السعودية للصادرات الصناعية
السعودية للنقل الجماعى سابتكو	شركة نماء للكيماويات	زهرة الواحة للتجارة
السعودية لمنتجات الالبان والأغذية	السعودية العالمية للبتروكيماويات	شركة بوان
الوطنية للتسويق الزراعي (ثمار)	ينبع الوطنية للبتروكيماويات	عبد الله ابو معطى للمكتبات
الكيمائية السعودية القابضة	السعودية لخدمات السيارات والمعدات	المراعى
الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)	السعودية للعدد والادوات ساكو	بحر العرب لأنظمة المعلومات
تبوك للتنمية الزراعية	السعودية للخدمات الأرضية	مجموعة الحكير
المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق	تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق القابضة	مدينة المعرفة الاقتصادية
حلوانى اخوان	المعمر لأنظمة المعلومات	

جدول (٣) الشركات الممثلة في عينة الدراسة

٧-٤-٣ مصادر الحصول على البيانات:

تعتمد الدراسة التطبيقية على تحليل البيانات الخاصة بالشركات المختارة ضمن عينة الدراسة والتي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية السنوية المنشورة، وكذلك تقارير المراجعة وتقارير مجالس الإدارة، والجمعيات العمومية للشركات محل الدراسة، وتتمثل المصادر التي اعتمد عليها الباحث فى توفير تلك البيانات فى المواقع الإلكترونية للشركات، وكذلك الموقع الإلكتروني الخاص بسوق المال السعودى https://cma.org.sa، وكذلك موقع أرقام لتداول المعلومات https://www.argaam.com/ar/company/financial-pdf/3

٧-٤-٤ التحليل الإحصائي واختبار الفروض:

يتناول هذا الجزء من الدراسة استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لتحليل البيانات وفقاً للنماذج السابق الإشارة إليها، وسوف يتم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، و يمكن عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل فى: الإحصاءات الوصفية للتعرف على شكل بيانات عينة الدراسة، ومصفوفة ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والتحقق من صحة فروضها، وأخيراً نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة وذلك على النحو التالى:

أولاً: الإحصاءات الوصفية:

الإحصاءات الوصفية تعبر عن مجموعة من الطرق المستخدمة لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة من البيانات كمياً، وتعد تلخيص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها، وذلك بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها و اختبارها، وكيفية وتوزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى.

وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كلاً من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلاً من الوسط الحسابى والوسيط، بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري والذي يعبر عن مدى انحراف المشاهدات عن وسطها الحسابي، ويمكن للباحث عرض الاحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (٤) الخاص بالإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

Variables	N	Mean	Median	Std. Deviation	Minimum	Maximum
PCS	104.00	1.30	0.76	1.62	−0.52	7.20
KAMs	104.00	1010.02	921.50	406.67	247.00	2147.00
EPS	104.00	1.26	0.90	2.55	−7.80	12.09
ROA	104.00	−0.01	0.04	0.60	−5.82	1.17
LR	104.00	3.22	2.03	5.28	0.03	44.02
ROE	104.00	−0.03	0.08	1.01	−10.09	0.88
DS	104.00	0.02	0.01	0.02	0.00	0.09
DR	104.00	4.69	2.46	6.66	0.16	32.20
Size	104.00	4147.07	320.65	16329.07	0.00	98029
INDUS	104.00	6.75	7.00	2.39	1.00	10.00
NS	104.00	5.63	4.00	6.88	0.00	40.00
FAMOW	104.00	0.89	0.02	5.16	0.00	37.50
MAOW	104.00	1.08	0.13	5.16	0.00	37.50
INSOW	104.00	2.52	0.29	10.74	0.00	65.36
B. Size	104.00	8.50	9.00	1.60	5.00	13.00
B.IND	104.00	0.46	0.42	0.15	0.14	0.83
CEO Dual	104.00	0.33	0.00	0.47	0.00	1.00
Valid N (listwise)	104.00					

جدول رقم (٤): الإحصاءات الوصفية

ويتضح للباحث من نتائج الجدول رقم (٤) الخاص بالإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة وجود مجموعة من الملاحظات ذات الأهمية، والتي يمكن عرضها على النحو التالى:

- **بالنسبة للمتغير PCS الخاص بالتغير في سعر السهم يتبين أن وسطه الحسابي يبلغ ١.٣٪ وهو أقل بكثير من الحد الأقصى للتغير في سعر السهم للعينة ككل والذى يبلغ ٧.٢٪، كما يتبين أيضاً أن الوسيط لهذا المتغير يبلغ ٠.٧٦٪ وهو يقترب من الوسط الحسابي ويبتعد كثيراً عن الحد الأقصى للعينة ككل، وفي ذلك دلالة على أن التغير في سعر السهم بشكل عام لا توجد به فجوة كبيرة، وانما يشير الحد الأقصى الى أقصى فجوة سعرية للأسهم بأحد المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة.**

- **وفيما يتعلق بالمتغير KAMs الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يتبين أن وسطه الحسابي يبلغ ١٠١٠ (كلمة) كما يبلغ الوسيط ٩٢١ (كلمة) ونظراً لأن الحد الأقصى للمشاهدات المدرجة بعينة الدراسة يبلغ ٢١٤٧ (كلمة) يتبين أن التوزيع للمشاهدات المدرجة بذلك المتغير لعينة الدراسة يتسم باعتدالية مثالية في البيانات، ومن ثم يمكن الحكم على سلوك هذا المتغير من الناحية الإحصائية بشكل أكثر موضوعية، فضلاً عن أنها تشير الى عدم تحيز العينة في تحديد وانتقاء مشاهدات هذا المتغير.**
- **ويلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (٤) ارتفاع الوسط الحسابي للمتغير INDUS الخاص بالصناعة التي تنتمي إليها الشركة حيث يبلغ ٦.٧٥، وهو ما يشير الى ارتفاع مستوى التعقيد الصناعي بالشركات المدرجة بعينة الدراسة بشكل عام، حيث أن الشركات مرتبة وفقاً لمستوى تعقيدها في درجات من ١ إلى ١٠، ومن ثم يصبح مستوى تعقد النشاط متغيراً حاسماً قد يكون له بالغ الأثر على عملية الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.**
- **وفى ذات السياق التحليلي يتضح ان الوسط الحسابي للمتغيرات FAMOW، MAOW، INSOW والخاصة بالملكية العائلية والملكية الادارية والملكية المؤسسية على التوالي ما هو ٠.٨٩٪، ١.٠٨٪، ٢.٥٢٪ وهي نسب منخفضة نسبياً تشير الى انخفاض مستوى تركز الملكية بشكل عام في المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة، ومن ثم عدم تحيز المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة، وهنا يتبادر للباحث تساؤل يمكن أن يكون محل دراسة مستقبلية وهو هل يوجد تأثير محتمل لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية؟، و هل يمكن ان يؤدى تركز الملكية إلى مزيد من الضغوط على مراقب الحسابات عند الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية؟**
- **بالإضافة إلى ما سبق يظهر الجدول رقم (٤) أن الوسط الحسابي للمتغيرات BIND، CEO Dual الخاصة بكلٍ من استقلالية مجلس الادارة، ومستوى الازدواجية في منصب المدير التنفيذي ٤٦٪، ٣٣٪ على التوالي وهي نسب منخفضة نسبياً، وتشير إلى أن مجلس الادارة في عينة الدراسة غالباً ما لا يكون مستقلاً عن الإدارة ومن ثم قد يكون له تأثير محتمل على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات، كما تشير النتائج إلى أن المديرين التنفيذيين في الشركات محل الدراسة يتصفون بالازدواجية في أداء الأدوار بشكل عام ومن ثم قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الممارسات الضاغطة من جانبهم على مراقبى الحسابات للتأثير على مستوى إفصاحهم عن الأمور المراجعة الرئيسية.**

- فضلا عما سبق يتضح للباحث زيادة الفجوة بين الوسط الحسابي والحد الأقصى لعينة الدراسة في المتغيرات EPS، ROA، LR، ROE، DR، SIZE، NS، FAMOW، MAOW، INSOW ، ويرجع ذلك في رأى الباحث إلى تنوع المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة، وهو ما يتفق مع هدف الدراسة في تحليل أثر اختلاف خصائص الشركات على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، ومن ثم تبدو تلك الفجوة أمراً طبيعياً.
- وأخيراً يتضح وجود تقارب بين الوسط الحسابي والوسيط للمتغيرات EPS، LR، DS، DR، INDUS، NS، B.Size، B.IND على التوالي وهو ما يشير إلى انتظام قيم العينة في تلك المتغيرات، ومن ثم إرتفاع فرص تمثيلها لمجتمع الدراسة.

تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الإهتمام بالدراسة يتضح لدى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً: مصفوفة ارتباط بيرسون:

قام الباحث في هذا الجزء من الدراسة بتحليل أثر مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على متوسط التغير في سعر السهم للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، بالإضافة الى تحليل أثر اختلاف خصائص الشركات ومجالس إدارتها على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية من خلال عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية، والتي يعرضها الجدول رقم (٥) وذلك للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض والتي تضمنتها النماذج التي سوف يعتمد عليها الباحث في اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات، من خلال قياس معامل Variance Inflation Factor (VIF) للتأكيد على عدم تواجد أياً من مشاكل الازدواج الخطي.

ويتضح للباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (٥) عدم وجود علاقة معنوية بين أياً من المتغيرات المستقلة أو التابعة للدراسة حيث أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من ٠.٨، وهو ما يشير الى صحة الفروض الاحصائية للدراسة بشكل مبدئي وعدم وجود أي مشكلة تتعلق بالازدواج الخطي.

Variables	PCS	KAMs	EPS	ROA	LR	ROE	DS	DR	Size	INDUS	NS	FAMOW	MAOW	INSOW	B. Size	B..IND	CEO Dual
PCS	1.000																
KAMs	.230*	1.000															
EPS	.230*	0.137	1.000														
ROA	0.083	-0.001	.436**	1.000													
LR	0.012	-0.099	-0.076	0.024	1.000												
ROE	0.092	-0.024	.423**	.640**	0.024	1.000											
DS	.357**	0.107	.415**	0.163	-0.008	0.130	1.000										
DR	-0.009	-0.120	-0.147	-0.005	.215*	0.010	-0.053	1.000									
Size	0.075	0.161	-0.035	0.019	0.044	0.026	0.024	-0.080	1.000								
INDUS	-0.143	0.050	0.003	-0.037	0.080	-0.003	-.388**	-0.029	0.140	1.000							
NS	0.038	.406**	.304**	0.057	-0.135	0.075	-0.002	-0.080	0.067	0.151	1.000						
FAMOW	-0.094	-0.146	-0.056	0.006	-0.074	0.013	-0.112	-0.061	-0.040	0.003	-0.075	1.000					
MAOW	-0.093	-0.133	-0.065	0.010	-0.073	0.016	-0.113	-0.066	-0.042	0.001	-0.084	.094**	1.000				
INSOW	-0.087	0.085	-0.105	0.002	-0.111	0.005	-0.137	0.015	-0.054	0.007	-0.019	.544**	.608**	1.000			
B .Size	-0.062	.243*	-0.029	0.114	-0.023	0.092	-0.019	0.124	0.122	0.048	.257**	0.000	0.014	0.192	1.000		
B.IND	0.079	0.098	-0.170	-0.015	-0.027	0.000	-0.074	-0.062	-0.134	0.090	-.253**	-0.114	-0.112	-0.005	-.305**	1.000	
CEO Dual	-0.114	-0.156	-0.030	0.084	.204*	0.076	-.253**	0.044	0.120	0.065	-0.004	-0.087	-0.079	-0.151	-.206*	-0.089	1.000

جدول رقم (٥): مصفوفة ارتباط بيرسون

وعلاوة على ذلك يتبين وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل KAMs الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومتوسط التغير في سعر السهم، أي أن ارتفاع مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤدي الى زيادة متوسط التغير في سعر السهم.

كما يتبين للباحث وجود علاقة طردية بين المتغيرات SIZE، INDUS، NS، INSOW، B.Size، B.IND والمتعلقة بخصائص الشركات فيما يخص كلٍ من الحجم، ومستوى التعقد للنشاط، ونسبة الملكية المؤسسية للشركة، و كذلك خصائص مجالس إدارات الشركات فيما يتعلق بحجم واستقلال مجلس الإدارة على التوالي، وبين المتغير KAMs الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وهو ما يشير الى أن زيادة الحجم، ومستوى التعقد للنشاط، وخصائص هيكل الملكية للشركة يؤدي الى ارتفاع مستوى الافصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

كما يتبين للباحث وجود علاقة عكسية بين المتغيرات FAMOW، MAOW، CEO Dual والمتعلقة بالملكية الإدارية والعائلية وازدواجية منصب المدير التنفيذى، وبين المتغير KAMs الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، وهو ما يشير الى أن زيادة تركز الملكية وازدواجية منصب المديرين التنفيذين يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

وعموماً لا يمكن للباحث التسليم بصحة هذه النتائج المبدئية حتى يتم اختبار الفروض، وذلك للوقوف على مستوى معنوية هذه العلاقات الارتباطية ومستوى معنوية نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، ولكن يمكن للباحث التأكيد على عدم تواجد أي مشكلة من مشاكل الازدواج الخطي.

ثالثاً: نتائج تحليل الانحدار:

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (كمتغير مستقل) على متوسط التغير في سعر السهم (كمتغير تابع) للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، بالإضافة إلى تحليل أثر اختلاف خصائص الشركات ومجالس إدارتها(كمتغيرات مستقلة) على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (كمتغير تابع)، وذلك من خلال تشغيل نموذجى اختبار الفروض الأول والثاني، ويمكن توضيح نتائج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

- **نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:**

يتنبأ الفرض الأول بتحليل أثر مستوى الافصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على التغير في متوسط سعر السهم، ولتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (١) لاختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (١) تم التوصل الى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) على النحو التالي:

Dependent Variable: PCS				
Variable	Estimate	t-stat.	Sig.	VIF
Cons.	0.32	1.22	0.22	
KAMs	0.72	2.90	0.00	1.10
EPS	3.21	7.25	0.00	2.32
ROA	2.39	2.14	0.04	2.72
LR	0.23	8.47	0.00	3.80
ROE	1.17	2.81	0.01	7.63
DS	0.60	2.18	0.01	1.17
DR	-0.67	-2.42	0.01	2.06
F-value	54.49			
N	104			
Adj.R2	79.90%			

جدول رقم (٦): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول

ويتضح للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) الارتفاع النسبي للقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٧٩.٩٪، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (١) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في متوسط التغير في سعر السهم، وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (١) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغير المستقل والتابع.

كما يتبين للباحث معنوية تأثير المتغير المستقل KAMs الخاص بالإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجع حيث أن (t-stat.= 2.90>2; Sig.= 0.00<.05) ، ومن ثم يتبين أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية له تأثير طردي ومعنوي على متوسط التغير في سعر السهم، أي أن زيادة مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يؤدي الى زيادة متوسط التغير في سعر السهم.

كما يتبين معنوية معاملات المتغيرات الضابطة EPS، ROA، LR، ROE، DS الخاصة بربحية السهم، ومعدل العائد على الأصول، ومستوى السيولة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد النقدي للسهم، حيث أن (t-stat. = 7.25, 2.14, 8.47, 2.81, 2.18; Sig. = 0.00, 0.00, 0.04, 0.00, 0.01, 0.01, 0.01<0.05) ومن الملاحظ أن جميعها يحمل إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات والمتغير التابع الخاص بمتوسط التغير في سعر السهم، أي أن زيادة كلٍ من ربحية السهم ومعدل العائد على الأصول ومستوى السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد النقدي للسهم تؤدي الى زيادة متوسط التغير في سعر السهم.

بالإضافة إلى ذلك، يتبين معنوية تأثير المتغير DR الخاص بنسبة المديونية حيث أن (t-stat.= -2.42 > 2; Sig.= 0.001 < .05) ولكنه يحمل إشارة سالبة، وتشير تلك النتائج الى وجود علاقة عكسية بين نسبة المديونية والمتغير التابع الخاص بمتوسط التغير في سعر السهم، أي أن زيادة نسبة المديونية يؤدي إلى انخفاض بمتوسط التغير في سعر السهم، والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) تبلغ 7.63.

وبشكل عام تشير تلك النتائج إلى أن المستثمر يكون متحفزا نحو الاستثمار في أسهم الشركة بموجب الأنباء السارة المتعلقة بزيادة ربحية السهم ومعدل العائد على الأصول ومستوى السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد النقدي للسهم، بينما يكون المستثمر متخوفاً من الاستثمار في أسهم الشركة بزيادة الحدث السلبي المتعلق بنسبة المديونية.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العدم الأول للدراسة وقبول الفرض البديل على النحو التالي:

يوجد تأثير طردي معنوي للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية على قرارات المستثمرين.

- **نتيجة اختبار الفروض الإحصائية من الثاني إلى الخامس للدراسة:**

تتنبأ باقى فروض الدراسة بأثر خصائص الشركة المتمثلة في: الحجم، ومستوى تعقد النشاط، ونموذج هيكل الملكية، وخصائص مجلس الإدارة المتمثلة في: حجم واستقلال مجلس الإدارة وازدواجية منصب المدير التنفيذى (كمتغيرات مستقلة) على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (كمتغير تابع)، و لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفروض

رقم (٢) لاختبار باقى الفروض الإحصائية للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (٢) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٧) على النحو التالي:

Dependent Variable: KAMs				
Variable	Estimate	t-stat.	Sig.	VIF
Cons.	159.97	0.33	0.75	
Size	0.47	2.26	0.02	1.07
INDUS	7.48	2.28	0.01	1.18
NS	49.41	4.78	0.00	1.43
FAMOW	-84.65	-2.68	0.04	8.24
MAOW	-2.47	-3.02	0.03	2.28
INSOW	139.50	11.86	0.00	1.52
B. Size	20.55	0.52	0.61	1.17
B.IND	773.54	2.66	0.01	1.40
CEO Dual	-133.06	-2.93	0.04	1.32
F-value	34.316			
N	104			
Adj.R2	77.00%			

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار فروض الدراسة من الثانى الى الخامس

يتضح للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٧) الارتفاع النسبي للقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٧٧٪ ، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بنسبة ٧٧٪.، وبالتالي فأن نموذج اختبار الفروض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج.

وعلاوة على ذلك يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل Size الخاص بحجم الشركة حيث أن (t-stat.= 2.26 > 2; Sig.= 0.02 < .05)، ويحمل اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، أي أن زيادة حجم الشركة يؤدي إلى زيادة مستوى الافصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

كما يتبين للباحث معنوية المتغيرات المستقلة INDUS, NS الخاص بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وعدد الشركات التابعة على التوالي حيث أن (t-stat.= 2.28, 4.78 > 2; Sig.= 0.01, 0.00 < .05)، وهذه المتغيرات تتعلق بمستوى تعقد النشاط، وكلاهما يحمل

إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى تعقد النشاط والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، أي أن زيادة مستوى تعقد النشاط يؤدي إلى زيادة مستوى الافصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

بالإضافة ما سبق اتضح للباحث معنوية المتغيرات المستقلة FAMOW، MAOW، INSOW الخاصة بالملكية العائلية والملكية الإدارية والملكية المؤسسية على التوالي حيث أن (t-stat.= −2.68, −3.02, 11.86 > 2; Sig.= 0.04, 0.03, 0.00 < .05)، وهذه المتغيرات تتعلق بنموذج هيكل الملكية في شركات العينة، وقد لاحظ الباحث ان كلا من المتغيران الأول والثانى يحملان إشارة سالبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين كلٍ من الملكية العائلية والملكية الادارية (كمتغيرات مستقلة) والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (كمتغير تابع). أي أن زيادة نسبة الملكية العائلية والملكية الإدارية يؤدي إلى انخفاض مستوى الافصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، بينما يحمل المتغير الأخير إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الملكية المؤسسية والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، أي أن زيادة نسبة الملكية المؤسسية يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

فضلاً عما سبق يتضح للباحث معنوية المتغيرات المستقلة BIND، CEO Dual الخاصة باستقلال مجلس الإدارة وازدواجية منصب المدير التنفيذي على التوالي حيث أن (t-stat.= 2.66, −2.93 > 2; Sig.= 0.01, 0.04 < .05)، وهذه المتغيرات تتعلق بخصائص مجلس الادارة، ويحمل الأول اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين استقلال مجلس الإدارة (كمتغيرات مستقل) والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية (كمتغير تابع)، أي أن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، ويتضح من الجدول رقم (٧) أن المتغير الثانى الخاص بازدواجية منصب المدير التنفيذي يحمل إشارة سالبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي والإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، أي أن ازدواجية منصب المدير التنفيذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

واخيراً يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٧) عدم معنوية تأثير المتغير المستقل الخاص بحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، حيث ان مستوى المعنوية لهذا المتغير ٠.٦١ > ٠.٠٥، والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين(VIF) تبلغ 8.24.

وبشكل عام تشير تلك النتائج إلى أن مراقب الحسابات يكون متحفزاً للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بزيادة حجم الشركة وتعقد مستوى النشاط من منطلق المسئولية المجتمعية الملقاة على عاتق مراقب الحسابات أمام بقية الأطراف أصحاب المصلحة، ولكن على الرغم من ذلك قد تؤدي طبيعة نموذج هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة إلى عرقلة الإفصاح أمور المراجعة الرئيسية نتيجة سيطرة الملكية العائلية والملكية الادارية وازدواجية منصب المدير التنفيذى.

وتأسيساً على ما سبق من نتائج يمكن للباحث رفض فروض العدم وقبول الفروض البديلة على النحو التالي:

الفرض الثانى: يوجد تأثير معنوى لحجم الشركة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوى لدرجة تعقد نشاط الشركة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوى لنموذج هيكل الملكية للشركات على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الخامس: يوجد تأثير معنوى لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فى تقارير مراقبى الحسابات بالمملكة العربية السعودية.

٧-٥ النتائج والتوصيات:

٧-٥-١ النتائج:

في ضوء العرض السابقة للدراسة بشقيها النظرى والتطبيقى يمكن للباحث عرض النتائج التالية:

- **يعد صدور معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) الذي تطلب إضافة فقرة جديدة الى تقرير المراجعة بعنوان أمور المراجعة الرئيسية بمثابة أول تغيير جوهرى في الشكل النمطى لتقرير المراجعة الخارجية منذ اربعينيات القرن الماضى، يستهدف زيادة القيمة الاتصالية لتقارير مراقبى الحسابات وإكسابها المرونة الكافية بما يتلاءم مع التباين في خصائص الشركات، وبما يعزز من الملائمة المعلوماتية للمستخدمى القوائم المالية.**

- وانتهت الدراسة إلى أنه على الرغم وجود العديد من المنافع المتوقعة من تبنى تطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) الخاص بالإبلاغ عن أمور المراجعة الرئيسية إلا أن هناك العديد من التحديات التي قد تعوق تحقيق تلك المنافع منها ما يرتبط بالعميل، أو مراقب الحسابات، أو بثقافة المجتمع وتصورات المستخدمين للقوائم المالية عن الدور المرتقب لمراقبى الحسابات، ومحددات الاعتماد على تقرير المراجعة الخارجية.
- أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية التي تمت على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية وجود علاقة طردية معنوية بين مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية ومتوسط التغير في أسعار الأسهم مما يعنى ان نموذج تقرير المراجعة الخارجية في شكله الجديد كان له أثر إيجابي على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية السعودى، وأن تبنى المملكة العربية السعودية لتطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) حقق التأثير المتوقع على أسواق المال، وتتفق تلك النتيجة مع ما انتهت اليه العديد من الدراسات الأخرى (Christensen et al., 2014; Gutierrez et al., 2016; Lazerevska & Trpeska, 2016; Rapley et al., 2018) وتختلف تلك النتيجة مع ما انتهت اليه العديد من الدراسات (Bédard et al., 2015; Köhler et al., 2020a; Pelzer, 2016).
- يضاف إلى ما سبق أن نتائج الدراسة التطبيقية أوضحت أن مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية يتأثر بخصائص الشركات والتى تتمثل فى حجم الشركة ومستوى تعقد نشاطها، واخيراً نموذج هيكل الملكية، وذلك على النحو التالى:
  - وجود علاقة طردية معنوية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية وتختلف تلك النتيجة عما انتهت إليه دراسة (Pinto & Morais, 2019) والتى ترى بوجود علاقة عكسية بين حجم العميل ومستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.
  - وجود علاقة طردية معنوية بين مستوى تعقد نشاط الشركة ومستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، حيث تم التعبير عن مستوى التعقيد للشركة بمتغيرين هما طبيعة القطاع الذى تنتمى إليه الشركة وعدد الشركات التابعة.
  - وفيما يتعلق بتأثير نموذج هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية، وجود تأثير عكسي معنوي لكلاً من نسبة الملكية العائلية والإدارية على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة،

بينما يوجد تأثير طردي ومعنوي لنسبة الملكية المؤسسية على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة.

- **وفيما يتعلق بتأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية فقد أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية وجود تأثيرات متباينة لتلك الخصائص، حيث اتضح عدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Farinha & Viana, 2009) وتختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Sakka & Jarboui, 2015)، كما اتضح وجود علاقة طردية ومعنوية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ومستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسة وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Ahmed & Duellman, 2011) وتختلف مع دراسة (Wan-Hussin, 2009)، وفيما يتعلق بأثر ازدواجية منصب المدير التنفيذى للشركة على مستوى الافصاح عن امور المراجعة الرئيسية فقد أوضحت الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين المتغيران، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت اليه العديد من الدراسات (Afify, 2009; Baygi & Najariyan, 2010; Gul & Leung, 2004; Haniffa & Cooke, 2002).**

٧-٥-٢ التوصيات:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من نتائج يمكن عرض التوصيات التالية:

- **باستعراض جهود هيئة المحاسبين القانونيين السعودية في مجال تأهيل مراقبى الحسابات من خلال البرامج التدريبية للحصول على شهادة الزمالة SOCPA كشرط لمزاولة مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية وجد الباحث قصور شديد في التدريب على تطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١)، لذلك يقترح الباحث إعادة النظر في المحتوى التدريبى الخاص بتلك البرامج بحيث تتضمن توضيح عملى لآليات تطبيق هذا المعيار وعقد ورش عمل لمناقشة حالات تطبيقية لهذا المعيار في شركات تنتمي إلى قطاعات مختلفة.**

- **تطوير مقررات المراجعة في الجامعات السعودية بحيث تشمل المعايير المستجدة ذات الأثر على شكل ومحتوى تقرير المراجعة الخارجية، حيث لاحظ الباحث أن هذه المقررات مازالت تتناول تقرير المراجعة الخارجية وفقاً لشكلة ومحتواه التقليدي وتتغافل تناول التطورات في شكل ومحتوى هذا التقرير رغم إلزام الشركات السعودية في الواقع العملى بتطبيق هذا**

النموذج الجديد للتقرير مما يعد بمثابة انفصال غير مقبول بين الدراسة الأكاديمية والواقع العملى.

- تعزيز الجوانب المرتبطة بخصائص مجلس الإدارة ذات الأثر الإيجابي على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية والتي تتمثل في استقلال مجلس الإدارة وعدم ازدواجية منصب المدير التنفيذي للشركات وذلك بتحويل الإرشادات الواردة في دليل قواعد الحوكمة ذات الصلة بتلك الخصائص إلى قواعد ملزمة للشركات وليست قواعد إرشادية كما هو معمول به حالياً.
- إيجاد وسائل لتنمية وعى مستخدمى القوائم المالية بدور مراقبى الحسابات والهدف من الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

- يوصى الباحث الجهات المنظمة لمهنة المراجعة في الدول العربية التي مازالت تطبق الشكل التقليدي لتقرير المراجعة الخارجية – ومن بينها مصر – بسرعة التحول إلى تطبيق النموذج الجديد لتقرير المراجعة الخارجية والذي يتضمن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية، نظراً لما يحققه ذلك من مزيد من الشفافية فى المعلومات المحاسبية والتي تؤثر على قرارات المستثمرين كما أوضحت الدراسة التطبيقية.

- أخيراً يوصى الباحث المنظمة المهنية والهيئات المنظمة لمهنة المراجعة في المحيط العربى بإصدار إرشادات تفصيلية خاصة بتطبيق معيار المراجعة والتأكيد الدولى رقم (٧٠١) على أن تكون مصحوبة بحالات افتراضية لإكساب مراقبى الحسابات الخبرة في كيفية تحديد أمور الرئيسية التي يجب الإفصاح عنها من ضمن الأمور الجوهرية التي يتم مناقشتها مع المكلفين بالحوكمة في الشركات.

٦-٧ الدراسات المستقبلية المقترحة:

فى ضوء حدود الدراسة وانطلاقاً من نتائجها يرى الباحث ان هناك مجالات تتطلب المزيد من الدراسات المستقبلية، والتي تتمثل فيما يلى:

- أثر المخاطر المرتبطة بالمنشأة على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.
- مدى تأثير الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على سلوك الإدارة في إعداد التقارير المالية.
- تحليل العلاقة بين خصائص مراقب الحسابات ومستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.

- **مدى الملائمة المعلوماتية لأمور المراجعة الرئيسية**
- **أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية.**
- **أثر التوسع في الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية على فجوة توقعات المراجعة.**

٧-٧ قائمة المراجع:

٧-٧-١ المراجع العربية:

احمد، وفاء يوسف، (٢٠١٧). " اثر الإبلاغ عن مسائل المراجعة الرئيسية في تقرير مراقب الحسابات على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة" ، *مجلة الفكر المحاسبى*، قسم المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد الأول.

محمود، عبد الحميد العيسوى، (٢٠١٨). " محددات الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية في تقرير المراجع الخارجي مع دراسة ميدانية في بيئة الممارسة المهنية المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الأول.

٧-٧-٢ المراجع الأجنبية:

Abdullah, S., Yusof, N. and Nor, M. (2010). "Financial Restatements and Corporate Governance Among Malaysian Listed Companies", Managerial Auditing Journal. https://doi.org/10.1108/02686901011054854.

Abdullatif, M. and Al-Rahahleh, A. S. (2020). "Applying a New Audit Regulation: Reporting Key Audit Matters in Jordan", International Journal of Auditing. https://doi.org/10.1111/ijau.12192.

Afify, H. (2009). "Determinants of Audit Report Lag: Does Implementing Corporate Governance have any Impact? Empirical Evidence from Egypt", Journal of Applied Accounting Research. https://doi.org/10.1108/09675420910963397.

Ahmed, A. and Duellman, S. (2011). "Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics: an Empirical Analysis", SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.887301.

Alhababsah, S. (2018). "Corporate governance and audit quality: Further recommendations beyond the code", Corporate Ownership and Control. https://doi.org/10.22495/cocv15i2art1.

Alzoubi, E. (2016). "Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Jordan", International Journal of Accounting and Information Management. https://doi.org/10.1108/IJAIM-06-2015-0031.

Apadore, K. and Mohd Noor, M. (2013). "Determinants of Audit Report Lag and Corporate Governance in Malaysia", International Journal of Business and Management. https://doi.org/10.5539/ijbm.v8n15p151

Arniati, T., Puspita, D., Amin, A. and Pirzada, K. (2019). "The Implementation of Good Corporate Governance Model and Auditor Independence in Earnings' Quality Improvement", Entrepreneurship and Sustainability Issues. https://doi.org/10.9770/jesi.2019.7.1(15).

Asare, S. and Wright, A. (2012). "Investors', Auditors', and Lenders' Understanding of the Message Conveyed by the Standard Audit Report on the

Financial Statements", Accounting Horizons. https://doi.org/10.2308/acch-50138.

Asbahr, K. and Ruhnke, K. (2019). "Real Effects of Reporting Key Audit Matters on Auditors' Judgment and Choice of Action", International Journal of Auditing, 23(2), 165–180. https://doi.org/10.1111/ijau.12154.

Azubike, J. and Aggreh, M. (2014). "Corporate Governance and Audit Delay in Nigerian Quoted Companies", European Journal of Accounting Auditing and Finance Research.

Barton, J. (2005). "Who Cares About Auditor Reputation?" , Contemporary Accounting Research. https://doi.org/10.1506/C27U-23K8-E1VL-20R0.

Baygi, J. and Najariyan, M. (2010). "The Effects of Corporate Governance Mechanism on the Audit Report Applying Fuzzy Regression", 4th International Conference of Fuzzy Information & Engineering.

BBdard, J., GonthierrBesacier, N. and Schatt, A. (2018). "Consequences of Justifications of Assessments in French Expanded Audit Reports", SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.3175497.

Bédard, J., Coram, P., Espahbodi, R. and Mock, T. (2016). "Does Recent Academic Research Support Changes to Audit Reporting Standards?", Accounting Horizons. https://doi.org/10.2308/acch-51397.

Bédard, J., Gonthier-besacier, N. and Schatt, A. (2014). "Costs and Benefits of Reporting Key Audit Matters in the Audit Report : The French Experience", Working Paper, January, 1–24.

---------- (2019). "Consequences of Expanded Audit Reports: Evidence from the Justifications of Assessments in France", Auditing. https://doi.org/10.2308/ajpt-52339.

Brasel, K., Doxey, M., Grenier, J. and Reffett, A. (2016a). "Risk Disclosure Preceding Negative Outcomes: The Effects of Reporting Critical Audit Matters on Judgments of Auditor Liability", Current Issues in Auditing. https://doi.org/10.2308/ciia-51546.

Carcello, J. and Nagy, A. (2004). "Audit Firm Tenure and Fraudulent Financial Reporting", Auditing. https://doi.org/10.2308/aud.2004.23.2.55.

----------(2012). "What Do Investors Want from the Standard Audit Report?", CPA Journal.

Chen, G., Firth, M., Gao, D., and Rui, O. (2006). "Ownership Structure, Corporate Governance, and Fraud: Evidence from China", Journal of Corporate Finance. https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2005.09.002.

Christensen, B. , Glover, S. and Wolfe, C. (2014). "Do Critical Audit Matter Paragraphs in the Audit Report Change Nonprofessional Investors' Decision to Invest? ", Auditing. https://doi.org/10.2308/ajpt-50793.

Chung, H. and Kallapur, S. (2003). "Client Importance, Nonaudit Services, and

Abnormal Accruals", Accounting Review. https://doi.org/10.2308/accr.2003.78.4.931.

Church, B., Davis, S. and McCracken, S. (2008). "The Auditor's Reporting Model: A Literature Overview and Research Synthesis", Accounting Horizons. https://doi.org/10.2308/acch.2008.22.1.69.

De Matos, T., Santos, O., Rodrigues, A. and De Oliveira Leite, R. (2018). "Lobbying on Audit Regulation at IAASB", Revista Contabilidade e Financas. https://doi.org/10.1590/1808-057x201804330.

Farinha, J. and Viana, L. (2009). "Board Structure and Modified Audit Opinions: Evidence from the Portuguese Stock Exchange", International Journal of Auditing. https://doi.org/10.1111/j.1099-1123.2009.00394.x.

Fayad Altawalbeh, M. and Alhajaya, M. (2019). "The Investors Reaction to the Disclosure of Key Audit Matters: Empirical Evidence from Jordan", International Business Research. https://doi.org/10.5539/ibr.v12n3p50.

Ferreira, C. and Morais, A. (2020). "Analysis of the Relationship Between Company Characteristics and key Audit Matters Disclosed", Revista Contabilidade e Financas. https://doi.org/10.1590/1808-057x201909040.

Ghosh, A., Jarva, H. and Ryan, S. (2017). "Do Bank Regulation and Supervision Displace Bank Auditing?", SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.3043327.

Gimbar, C., Hansen, B. and Ozlanski, M. (2016a). "Early Evidence on the Effects of Critical Audit Matters on Auditor Liability", Current Issues in Auditing. https://doi.org/10.2308/ciia-51369.

Gimbar, C., Hansen, B. and Ozlanski, M. (2016b). "The Effects of Critical Audit Matter Paragraphs and Accounting Standard Precision on Auditor Liability", Accounting Review. https://doi.org/10.2308/accr-51382.

Gold, A., and Heilmann, M. (2019). "The Consequences of Disclosing Key Audit Matters (KAMs): A Review of the Academic Literature", Maandblad Voor Accountancy En Bedrijfseconomie, 93(1/2), 5–14. https://doi.org/10.5117/mab.93.29496.

----------, Pott, C. and Rematzki, J. (2020). "Do key Audit Matters Impact Financial Reporting Behavior?", International Journal of Auditing, 24(2), 232–244. https://doi.org/10.1111/ijau.12190.

Gray, G., Turner, J. , Coram, P. and Mock, T. (2011). "Perceptions and Misperceptions Regarding the Unqualified Auditor's Report by Financial Statement Preparers, Users, and Auditors", Accounting Horizons. https://doi.org/10.2308/acch-50060.

Gul, F. and Leung, S. (2004). "Board Leadership, Outside Directors' Expertise and Voluntary Corporate Disclosures", Journal of Accounting and Public Policy. https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2004.07.001.

Gutierrez, E. , Minutti-Meza, M., Tatum, K. and Vulcheva, M. (2016).

"Consequences of Changing the Auditor's Report: Evidence from the U.K.", SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.2741174.

---------- (2018). "Consequences of Adopting an Expanded Auditor's Report in the United Kingdom", Review of Accounting Studies. https://doi.org/10.1007/s11142-018-9464-0.

Haniffa, R. and Cooke, T. (2002). "Culture, Corporate Governance and Disclosure in Malaysian Corporations", Abacus. https://doi.org/10.1111/1467-6281.00112

Hill, C. and Jones, T. (1992). "Stakeholder-Agency Theory", Journal of Management Studies. https://doi.org/10.1111/j.1467-6486.1992.tb00657.x.

Hung, N., Tuan, G. , Phuong, D., Thang, L. and Hien, N. (2019). "Key Factors Affecting the Stock Price of Enterprises Listed on ho chi minh stock Exchange", Academy of Accounting and Financial Studies Journal.

International Auditing and Assurance Standards Board. (2015). International Standard on Auditing (ISA) 701 (NEW), Communicating Key Audit Matters in the Independent Auditor's Report. IAASB. Retrieved from https://www.ifac.org/.

Ireland, J. (2003). "An Empirical Investigation of Determinants of Audit Reports in the UK", Journal of Business Finance and Accounting, 30(7–8), 975–1016. https://doi.org/10.1111/1468-5957.05417.

Ittonen, K. (2012). "Market Reactions to Qualified Audit Reports: Research Approaches", SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.1978759.

Jeong, S. (2004). "Big Six auditors and audit quality: The Korean evidence", The International Journal of Accounting. https://doi.org/10.1016/s0020-7063(04)00003-2.

Johari, N., Saleh, N., Jaffar, R. and Hassan, M. (2009). "The Influence of Board Independence, Competency and Ownership on Earnings Management in Malaysia", International Journal of Economics and Management.

Kachelmeier, S., Schmidt, J. and Valentine, K. (2014). "Do Critical Audit Matter Disclosures Protect Auditors By Forewarning Users of Misstatement Risk? ", SSRN. https://doi.org/10.2139/ssrn.2481284.

Kitiwong, W. and Srijunpetch, S. (2019). "Cultural Influences on the Disclosures of Key Audit Matters", Journal of Accounting Profession.

Köhler, A., Ratzinger-Sakel, N. and Theis, J. (2020a). "The Effects of Key Audit Matters on the Auditor's Report's Communicative Value: Experimental Evidence from Investment Professionals and Non-professional Investors", Accounting in Europe, 1–24. https://doi.org/10.1080/17449480.2020.1726420.

Lazarevska, Z. and Trpeska, M. (2016). "The New Audit Report Seen Through the Prism of the Certified Auditors - Research in the Republic of Macedonia", Economic Development / Ekonomiski Razvoj.

Mehta, A. (2012)." An Empirical Analysis of Determinants of Dividend Policy -

Evidence from the UAE Companies", Global Review of Accounting and Finance.

Mock, T. , Bédard, J., Coram, P. , Davis, S., Espahbodi, R. and Warne, R. (2013). "The Audit Reporting Model: Current Research Synthesis and Implications", Auditing. https://doi.org/10.2308/ajpt-50294.

Moghadam, A., Filsaraei, M., Rezvani, A., Pahlavanlou, F. and Dorostkar, M. (2015). "Investigating the effect of the Board of Directors characteristics on auditor selection in the companies listed in Tehran Stock Exchange", Journal of Management and Accounting Studies, 3 (3), https://doi.org/10.24200/jmas.vol3iss03pp24-30.

Morgan, M., Fischhoff, B., Bostrom, A. and Atman, C. (2002). "Risk Communication: A Mental Models Approach", Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Myers, J. , Myers, L. and Omer, T. (2003). "Exploring the Term of the Auditor-Client Relationship and the Quality of Earnings: A Case for Mandatory Auditor Rotation?", Accounting Review. https://doi.org/10.2308/accr.2003.78.3.779.

Nurazi, R., Santi, F., & Usman, B. (2015). Tunnelling: Evidence from Indonesia Stock Exchange. Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance, 11(2), 127–150.

Pelzer, J. (2016). "Understanding Barriers to Critical Audit Matter Effectiveness: A Qualitative and Experimental Approach", ProQuest Dissertations and Theses.

Pinto, I. and Morais, A. (2019). "What Matters in Disclosures of Key Audit Matters: Evidence from Europe", Journal of International Financial Management and Accounting, 30(2), 145–162. https://doi.org/10.1111/jifm.12095.

Rapley, E., Robertson, J. and Smith, J. (2018). "The Effects of Disclosing Critical Audit Matters and Auditor Tenure on Investors' Judgments", SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.3294340.

Reynolds, J. and Francis, J. (2000). "Does Size Matter? The Influence of Large Clients on Office-Level Auditor Reporting Decisions", Journal of Accounting and Economics. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00010-6.

Sakka, I. and Jarboui, A. (2015). "External Auditor's Characteristics, Corporate Governance and AuditReporting Quality", International Journal of Accounting and Economics Studies. https://doi.org/10.14419/ijaes.v3i2.4845.

Shao, X. (2020). "Research on Disclosure Status and Influencing Factors of Key Audit Matters", Modern Economy, 11(03), 701–725. https://doi.org/10.4236/me.2020.113052.

Singer, Z. and Zhang, J. (2018). "Auditor Tenure and the Timeliness of Misstatement Discovery", Accounting Review. https://doi.org/10.2308/accr-51871.

Sirois, L., Bédard, J. and Bera, P. (2018). "The InformationalValue of key Audit

Matters in the Auditor's Report: Evidence from an Eye-Tracking Study", Accounting Horizons. https://doi.org/10.2308/acch-52047.

Smith, L. , Zietsman, M. , Mahoney, J. and Ra, T. (2020) "Reporting Critical Audit Matters A First Look", February , The CPA Journal,https://www.cpajournal.com

Subing, H. , Wedi Rusmawan Kusumah, R. and Gusni. (2017). "An Empirical Analysis of Internal and External Factors of Stock Pricing: Evidence from Indonesia", Problems and Perspectives in Management. https://doi.org/10.21511/ppm.15(4-1).2017.02.

Suttipun, M. (2020a). "Factors Influencing Key Audit Matters Reporting in Thailand Asian Journal of Accounting Perspectives. https://doi.org/10.22452/ajap.vol13no1.2.

Suttipun, M. (2020b). "Kam Reporting and Common Share Price of Listed Companies in the Market of Alternative Investment from Thailand", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24(3).

Tepalagul, N., and Lin, L. (2015). "Auditor Independence and Audit Quality: A Literature Review", Journal of Accounting, Auditing and Finance. https://doi.org/10.1177/0148558X14544505.

Turki, A., and Sedrine, N. (2012). "Ownership Structure, Board Characteristics and Corporate Performance in Tunisia", International Journal of Business and Management. https://doi.org/10.5539/ijbm.v7n4p121.

Tusiime, I., Nkundabanyanga, S. and Nkote, I. (2011). "Corporate Governance: Ownership Structure, Board Structure and Performance of Public Sector Entities", Journal of Public Administration and Policy Research. https://doi.org/10.5897/JPAPR10.001.

Tysiac, K. (2013). "PCAOB's Reporting Model Proposal Poses Risks, Rewards for Audit Firms", Journal of Accountancy, https://www. Journal of accountancy.com/news/2013/aug/20138576.

Van Johnson, E., Khurana, I. and Reynolds, J. (2002). "Audit-Firm Tenure and the Quality of Financial Reports", Contemporary Accounting Research. https://doi.org/10.1506/LLTH-JXQV-8CEW-8MXD.

Vedd, R. and Yassinski, N. (2015)." The Effect of Financial Ratios , Firm Size & Operating Cash Flows on Stock Price : Evidence From the Latin America", Journal of Business and Accounting.

Velte, P. (2018). "Does Gender Diversity in the Audit Committee Influence key Audit Matters' Readability in the Audit Report? UK Evidence", Corporate Social Responsibility and Environmental Management. https://doi.org/10.1002/csr.1491.

Velte, P. and Issa, J. (2019). "The Impact of key Audit Matter (KAM) Disclosure in Audit Reports on Stakeholders' Reactions: A Literature review. Problems and Perspectives in Management, 17(3), 323–341.

https://doi.org/10.21511/ppm.17(3).2019.26.

Wan-Hussin, W. (2009). "The Impact of Family-Firm Structure and Board Composition on Corporate Transparency: Evidence Based on Segment Disclosures in Malaysia", International Journal of Accounting. https://doi.org/10.1016/j.intacc.2009.09.003.

Wellalage, N. and Locke, S. (2011)." Agency Costs, Ownership Structure and Corporate Governance Mechanisms: A Case Study in New Zeland Unlisted Small Companies", International Research Journal of Finance and Economics. https://doi.org/10.15209/jbsge.v6i3.209,

Yang, R., Yu, Y., Liu, M. and Wu, K. (2018)." Corporate Risk Disclosure and Audit Fee: A Text Mining Approach", European Accounting Review. https://doi.org/10.1080/09638180.2017.1329660.